

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2017/4-D
قضايا السياسات

التوزيع: عام
التاريخ: 13 يناير/كانون الثاني 2017
اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية

مقدمة

- 1- طلب المجلس التنفيذي من الأمانة في دورته العادية الثانية لعام 2010 إعداد خلاصة لسياسات البرنامج المتعلقة بالخطة الاستراتيجية تُبرز السياسات ذات الصلة حسب الهدف الاستراتيجي. كما طلب المجلس تحديث الخلاصة سنوياً وأن تكون بمثابة ورقة إعلامية تُقدّم في الدورة العادية الثانية.
- 2- وأرجى عرض الخلاصة إلى الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017، أي إلى ما بعد الموافقة على خارطة الطريق المتكاملة في الدورة العادية الثانية لعام 2016.
- 3- وتهدف الخلاصة إلى توجيه عمل الأمانة والمجلس. وهي تشمل جدولاً وملخصاً للسياسات الحالية التي تدعم الخطة الاستراتيجية (2017-2021) التي توائم بين البرنامج وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، وسائر وثائق خارطة الطريق المتكاملة. وتعرض الخلاصة أيضاً السياسات الشاملة، والسياسات التي حلت محلها سياسات جديدة، والسياسات التي تتطلب تحديثاً، والثغرات المحتملة في السياسات. وتقدم معلومات عن التقييمات والدراسات ذات الصلة أيضاً. ولا تغطي الخلاصة القضايا الإدارية والمالية وقضايا الموارد البشرية.
- 4- وسيجري استعراض جميع السياسات في ضوء الخطة الاستراتيجية (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، وسيجري تنقيحها إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- 5- وستتاح الخلاصة على صفحة المجلس التنفيذي في الموقع الإلكتروني للبرنامج.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة S. van Ballekom
موظفة السياسات
هاتف: 066513-3175

السيد S. Samkange
مدير
شعبة السياسات والبرامج
هاتف: 066513-2262

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

الخطة الاستراتيجية (2017-2021)⁽¹⁾

- 6- توائم الخطة الاستراتيجية (2017-2021) عمل البرنامج مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعطي البرنامج أولوية اهتمامه للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع، والهدف 17 بشأن إقامة شراكات للعمل صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وانعكاساً لولاية البرنامج وقدراته، وكما هو موضح في برنامج عمله والطلب على خدماته، يستند البرنامج في تقييم أدائه صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية إلى النتائج الاستراتيجية التي تقابل غايات الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة. ويكفل التركيز على هذه النتائج الاستراتيجية توافق عمليات الإبلاغ في البرنامج مع قياسات البلدان للتقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتقاريرها عنه.
- 7- وتوجه الخطة الاستراتيجية التي يدعمها إطار مالي منقح وإطار منقح للنتائج المؤسسية، إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذها. وسيجري تكثيف تنفيذ الخطة مع السياقات والقدرات المحلية ومع الشراكات في كل بلد يعمل فيه البرنامج.
- 8- وتشكّل الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إطاراً تخطيطياً وتشغيلياً جديداً يُعزز، من خلال الشراكات الفعالة، عمل البرنامج في حالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح واللوجستيات ومساهمته في إنهاء الجوع وسوء التغذية المزمن.
- 9- ووافق المجلس التنفيذي في قراره على الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021). وأكد المجلس من جديد التزامه بولاية البرنامج، وأشار إلى تطلعه إلى أن يظل التركيز الأساسي للبرنامج منصباً على الاستجابة لحالات الطوارئ المرتبطة بالأمن الغذائي، وعلى تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة التي تساعد على إنقاذ الأرواح وسُبل كسب العيش، وعلى التمسك بالمبادئ الإنسانية، وأن يشكّل ذلك الجزء الرئيسي من عملياته. وأكد أهمية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسائر الكيانات في المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة من أجل تعظيم نتائج تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية⁽²⁾

- 10- يعمل البرنامج في عالم يشهد تعقيدات متزايدة ويواجه أزمات إنسانية ممتدة وتحديات عالمية أخرى مرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية. واسترشاداً بالخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)، تستجيب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لهذه التحديات، إذ تستعيز عن فئات البرامج ووثائق المشروعات بحوافظ قطرية متسقة تُوفّر "مدى رؤية" ممتد من الموارد المخصصة إلى النتائج المحققة.
- 11- ويسعى نهج الخطط الاستراتيجية القطرية إلى ما يلي: (1) دعم البلدان في الاستجابة للطوارئ وتحقيق تقدم صوب القضاء على الجوع؛ (2) تفعيل الخطة الاستراتيجية للبرنامج على المستوى القطري؛ (3) تعزيز الاتساق الاستراتيجي، والتركيز، والفعالية التشغيلية، والشراكات. وإلى جانب الإطار المالي وإطار النتائج المؤسسية الجديدين، يمكن لإطار الخطط الاستراتيجية القطرية أن يحسّن نوعية المساعدة المقدّمة من البرنامج عن طريق ما يلي: (1) تحديد مساهمات البرنامج المعينة داخل البلد؛ (2) إرساء الأساس لتكوين شراكات فعالة، بما يشمل شراكات مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها؛ (3) زيادة الفعالية والكفاءة في الاستجابة للطوارئ وإدماجها ضمن إطار أرحب للقضاء على الجوع؛ (4) موازنة مساهمة البرنامج مع غايات أهداف التنمية المستدامة الوطنية ومع الخطط الوطنية وخطط الأمم المتحدة؛ (5) تخفيض تكاليف المعاملات؛ (6) تعزيز الإبلاغ عن الأداء والمساءلة.
- 12- وسوف تصمّم الخطط الاستراتيجية القطرية بحيث تغطي خمس سنوات انطلاقاً من الاستعراضات الاستراتيجية للجهود الوطنية للقضاء على الجوع التي تهدف إلى تحفيز الإجراءات التي تتخذها البلدان من أجل تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من خلال حصائل استراتيجية متفق عليها بصورة مشتركة. وفي السياقات التي يتعدّر فيها إجراء استعراض استراتيجي للجهود الوطنية للقضاء على الجوع أو، في حال عدم الانتهاء من إجراء ذلك الاستعراض، ستوضع خطة استراتيجية قطرية مؤقتة لمدة زمنية أقصر تصل إلى ثلاث سنوات.

(1) الوثيقة *WFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2.

(2) الوثيقة *WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1.

الإطار المالي (3)

- 13- يتسم الإطار المالي للخطة الاستراتيجية (2017-2021)، الذي انبثق عن استعراض للإطار المالي القائم، بأهميته الأساسية في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وتعزيزاً للشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وإثبات القيمة مقابل المال، وتحسين صنع القرار، يهدف الإطار المالي الجديد إلى توضيح الصلات بين الموارد والنتائج. ويؤسس هذا الإطار على الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويستفيد أيضاً من الدروس المستفادة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى.
- 14- وكجزء من الإطار المالي الجديد، ستنسّر ميزانيات الحوافز القطرية تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وسوف يكفل إطار ميزانيات الحوافز القطرية المبسّط والأكثر شفافية ومرونة، وضوح الصلات بين التخطيط الاستراتيجي والأداء المالي والتشغيلي. وسوف تيسّر أيضاً ميزانيات الحوافز القطرية تحسين مواءمة أنشطة البرنامج مع أنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وستدعم بالتالي التخطيط المشترك، والأداء المشترك، والتعبئة المشتركة للموارد.
- 15- ويختلف نهج ميزانيات الحوافز القطرية اختلافاً كبيراً عن الاستخدام الحالي للمشروعات المتعددة التي يحدّد لكل منها تاريخ بدء ونهاية. وتستند ميزانية الحافزة القطرية إلى سنة تقويمية، وترتبط بغايات أهداف التنمية المستدامة ونتائجها. وفي حين أن الخطة الاستراتيجية القطرية ستشمل جميع الحصائل التي يزمع البرنامج دعمها في بلد ما، فإن ميزانية الحافزة القطرية المصاحبة لتلك الخطة ستوفّر صلات واضحة بين الاستراتيجية المؤسسية وتبدير الموارد لتحقيق حصائل البرنامج الاستراتيجية، وستمكنه من تخطيط حافزة أنشطته سنوياً. ومن خلال ميزانيات الحوافز القطرية، سيكون البرنامج قادراً على التحول من الاعتماد الحالي على المدخلات ومكونات التكاليف الخاصة بفرادى المشروعات. ومن المتوقع أن يزيد ذلك إلى أقصى حد قدرة البرنامج على الاستجابة بفعالية، والمساعدة على إعطاء الأولوية للاحتياجات التشغيلية، والمساهمة في تحسين الإدارة المالية والإبلاغ والتحليل لتوفير بيانات أفضل عن كفاءة التكاليف؛ وتيسير تعبئة الموارد.

إطار النتائج المؤسسية (4)

- 16- في ظل الخطة الاستراتيجية الجديدة (2017-2021)، يغتنم البرنامج الفرصة لدمج النتائج الاستراتيجية ونتائج الإدارة في إطار واحد للنتائج المؤسسية. ويستند إطار النتائج المؤسسية إلى هدفين استراتيجيين مستمدين من الهدفين 2 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، وتدعمه خمسة أهداف استراتيجية وثمانية نتائج استراتيجية محددة في الخطة الاستراتيجية (2017-2021).
- 17- وتشكّل الأهداف الاستراتيجية الخمسة محور تركيز برامج البرنامج وعملياته، وترتبط بالجهود الوطنية والعالمية لتحقيق غايات الهدفين 2 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى النتائج الاستراتيجية الثماني، يستخدم البرنامج أيضاً حصائل استراتيجية ومخرجات وأنشطة. ويختار كل بلد حصائله الاستراتيجية ومخرجاته وأنشطته، التي تكون مرتبطة بفئات موحدة على نحو يسمح بالمرونة وتحديد السياق المناسب على المستوى القطري وبما يضمن توحيد قياس الأداء والإبلاغ بين البلدان.
- 18- وسوف يكفل إطار النتائج المؤسسية اتساق تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية ورصدها والإبلاغ عنها في كل مكاتب البرنامج. ومن شأن اعتماد إطار النتائج المؤسسية أن يزيد مواءمة رصد البرنامج للنتائج وإبلاغه عنها مع عمليات الرصد والإبلاغ في سائر وكالات الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- 19- وتماشياً مع القواعد الدولية، ستقع المسؤولية عن رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية ودون الوطنية والمواضيعية المختارة على عاتق السلطات الوطنية بمساعدة من المنظمات الدولية. وسوف تشمل جهود البرنامج لإدارة الأداء تتبع مؤشرات الحصائل والعمليات والنواتج والأنشطة. وسيجري الإبلاغ عن قيم تحقيق الحصائل والنواتج في تقارير الأداء السنوي على المستويين القطري والعالمي. وإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة التقييم في البرنامج ستوفّر التقدير المستقل لمساهمات البرنامج في تحقيق النتائج والأهداف القطرية وكذلك النتائج والأهداف الاستراتيجية العالمية، بما يتفق مع أعراف ومعايير ومبادئ تغطية سياسة التقييم.

(3) الوثيقة WFP/EB.2/2016/5-B/1/Rev.1.

(4) الوثيقة * WFP/EB.2/2016/4-B/1/Rev.1.

20- وبغية ضمان الرصد المتسق لمؤشرات إطار النتائج المؤسسية سيقوم البرنامج بتحديث إطاره المعياري للرصد، بما في ذلك من خلال تعديل الإجراءات التشغيلية الموحدة للرصد ومتطلبات الرصد الدنيا كما سيتم تحديث كل التوجيهات المؤسسية المتعلقة بالرصد، وستجري مواءمة جميع الأطر المنطقية مع النتائج الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية الجديدة وستضم عناصر التخطيط والمؤشرات الجديدة. وسوف يضع البرنامج أيضاً نماذج تمويلية مستدامة لنظم التقييم والرصد التي تمكنه من تحسين استخلاص النتائج والإبلاغ عنها على مستوى الحصائل.

خلاصة السياسات

21- ستراجع جميع السياسات في ضوء الخطة الاستراتيجية الجديدة (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، وسيجري تعديلها حسب اللزوم.

2002	انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات البرنامج. المساعدة الغذائية للمناطق الحضرية سُنِّقَت خلال الدورة السنوية لعام 2017 سياسة جديدة بشأن انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، وسوف تكون هذه السياسة لآخر البحوث، ولخبرة البرنامج في الكوارث التي تقع في المناطق الحضرية، ولنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المونل الثالث) الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول 2016.
2003	المعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات البرنامج عُرِضَ تقرير تجميعي لسلسلة التقييمات المشتركة بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأثر مساهمة المساعدات الغذائية في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الأوضاع الممتدة في دورة المجلس السنوية لعام 2013 (الوثيقة WFP/EB.1/2013/6-C).
2004	تقديرات الاحتياجات في حالات الطوارئ قُدِّمَ إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2005 ودورته العادية الثانية لعام 2006 تقريران عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه السياسة (الوثيقة WFP/EB.2/2005/4-E والوثيقة WFP/EB.2/2006/4-B/Rev.1). وكان تقرير التقييم الموجز قد قُدِّمَ في عام 2007 (الوثيقة WFP/EB.2/2007/6-A). وقُدِّمَ تقرير نهائي عن خطة التنفيذ والخطوات المقبلة أيضاً في عام 2007 (الوثيقة WFP/EB.2/2007/4-C).
2004	المبادئ الإنسانية سُنِّقِمَ في عام 2017 إلى جانب ما يرتبط بها من سياسات بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات الإنسانية.
2005	تعريف حالات الطوارئ
2005	الانسحاب من حالات الطوارئ
2006	الاستهداف في حالات الطوارئ
2006	إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي سُنِّقِمَ في عام 2017 إلى جانب ما يرتبط بها من سياسات بشأن المبادئ الإنسانية وإتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية.
2006	شراء الأغذية في البلدان النامية قُدِّمَ "تقرير لمراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج" إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2014 (الوثيقة WFP/EB.A/2014/6-G/1).
2006	دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي
2008	القوائم والتحويلات النقدية كوسائل لتقديم المساعدات الغذائية: الفرص والتحديات قُدِّمَ إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2011 تحديث بشأن تنفيذ هذه السياسة (الوثيقة WFP/EB.A/2011/5-A/Rev.1). وقُدِّمَ "تقرير إلى مراجع الحسابات الخارجي بشأن استخدام النقد والقوائم" في الدورة السنوية لعام 2013 (الوثيقة WFP/EB.A/2013/6-G/1). وقُدِّمَ تقييم السياسة إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2015 (الوثيقة WFP/EB.1/2015/5-A).
2009	سياسة تنمية القدرات في البرنامج ما زال تقييم هذه السياسة جارياً؛ وسيُعرض التقرير الموجز عن تقييمها خلال الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2017.
2010	سياسة البرنامج بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ⁽⁵⁾ عرض تحديث بشأن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على المجلس في دورته السنوية لعام 2015

(5) تحل محل سياسة البرنامج "البرمجة في عصر مرض الإيدز: تصدي برنامج الأغذية العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (الوثيقة WFP/EB.1/2003/4-B).

	(الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-F). ومن المقرر إجراء تقييم لهذه السياسة في عام 2019.
2011	سياسة البرنامج بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ⁽⁶⁾
2012	سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن التغذية ⁽⁷⁾ ستقدّم سياسة جديدة بشأن التغذية إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2017 بما يُعبّر عن آخر الأدلة والتزام البرنامج بمنع سوء التغذية بجميع أشكاله في دعمه للحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2012	سياسة البرنامج بشأن الحماية الإنسانية قُدّم تحديث بشأن تنفيذ هذه السياسة إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2014 (الوثيقة WFP/EB.A/2014/5-F). ومن المقرر إجراء تقييم للسياسة في عام 2017.
2012	تحديث لسياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان – دور المساعدة الغذائية في الحماية الاجتماعية ⁽⁸⁾ من المقرر إجراء تقييم للسياسة في عام 2018. وسوف تُنقح السياسة للفترة 2018-2021 من أجل توسيع نطاق شبكات الأمان من الحماية الاجتماعية ولكي تشمل استنتاجات ورقة مواقف البرنامج بشأن الحماية الاجتماعية وتقييم عام 2018.
2013	دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال قُدّم تحديث بشأن تنفيذ هذه السياسة في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2014 (الوثيقة WFP/EB.2/2014/4-D). ومن المقرر إجراء تقييم للسياسة في عام 2018.
2013	سياسة التغذية المدرسية المنقّحة في البرنامج ⁽⁹⁾ سيجري تحديث السياسة في الفترة 2018-2021 كي تُعبّر عن التطورات في نهج البرنامج والشركاء حيال برامج الوجبات المدرسية. ومن المقرر إجراء تقييم للسياسة المنقّحة في عام 2018.
2014	استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)
2014	استراتيجية شؤون العاملين في البرنامج – إطار لإدارة شؤون العاملين من أجل تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية (2014-2017)
2015	سياسة المساواة بين الجنسين وقد اعتمدت السياسة في الدورة السنوية لعام 2015 (الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-A) عندما قُدّم أيضاً تحديث لتنفيذ إطار المساواة عن تعميم المساواة بين الجنسين في البرنامج (الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-G).
2015	سياسة إدارة المخاطر المؤسسية
2015	سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية ⁽¹⁰⁾
2015	سياسة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
2015	سياسة مكافحة التلبس والفساد
2015	سياسة التقييم في البرنامج (2016-2021)
2017	السياسة البيئية سيقدّم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2017 تحديث لسياسة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة" لعام 1998.
2017	سياسة تغيّر المناخ ستقدّم هذه السياسة إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2017.

(6) تحل محل "سياسة البرنامج بشأن الحد من مخاطر الكوارث" (الوثيقة WFP/EB.1/2009/5-B)، و"تخفيف وطأة الكوارث: نهج استراتيجي" (الوثيقة WFP/EB.1/2000/4-A).

(7) تحل محل "الغذاء من أجل التغذية: دمج التغذية في أنشطة البرنامج" (الوثيقة WFP/EB.A/2004/5-A/1+Corr.1)، و"التقوية بالمغذيات الدقيقة: تجارب برنامج الأغذية العالمي وسبل التقدم" (الوثيقة WFP/EB.A/2004/5-A/2) و"التغذية في حالات الطوارئ: خبرات البرنامج والتحديات التي يواجهها" (الوثيقة WFP/EB.A/2004/5-A/3). كما تحل محل "تقديم العون للأهالي والأطفال في الأعمار الحرجة من حياتهم" (الوثيقة WFP/EB.3/97/3-B).

(8) يمثل "تحديث سياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان" تحديثاً مهماً للوثيقة "البرنامج وشبكات الأمان القائمة على الغذاء: المفاهيم والخبرات وفرص البرمجة المستقبلية" (الوثيقة WFP/EB.3/2004/4-A).

(9) هي تحديث لسياسة التغذية المدرسية في البرنامج لعام 2009 (الوثيقة WFP/EB.2/2009/4-A)، وتحل محل وثائق التغذية المدرسية السابقة الصادرة عن البرنامج، مثل "استراتيجيات الانسحاب من أنشطة التغذية المدرسية: خبرة البرنامج" (الوثيقة WFP/EB.1/2003/4-C).

(10) حلت "سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (2015)، و"سياسة تنمية القدرات في البرنامج" (2009)، و"سياسة برنامج الأغذية العالمي من بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها" (2011)، و"تحديث لسياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان" (2012)، و"سياسة التغذية في البرنامج" (2012)، و"دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال" (2013)، و"سياسة التغذية المدرسية المنقّحة في البرنامج" (2013) محل "الانتقال من الإغاثة إلى التنمية" (الوثيقة WFP/EB.A/2004/5-B)، و"تحفيز التنمية" (الوثيقة WFP/EB.A/99/4-A)، و"الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" (الوثيقة WFP/EB.A/98/4-A).

انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية⁽¹¹⁾

- 22- يؤثر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية على كثير من المدن في البلدان التي يعمل فيها البرنامج، ومن المرجح أن يزداد ذلك سوءاً في المستقبل المنظور. ولمعالجة هذه المشاكل، سيحتاج البرنامج وشركاؤه إلى النظر في العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وأمن سبل كسب العيش للسكان الفقراء في المناطق الريفية. وتشمل هذه العوامل زيادة الاعتماد على الدخل النقدي والاعتماد على الزراعة والموارد الطبيعية بصورة أقل مما في المناطق الريفية وانخفاض أجور العمل في الوظائف غير المضمونة؛ والعدد الكبير من النساء العاملات خارج المنزل؛ والعقبات القانونية التي تشمل الحيازات غير المضمونة للأراضي والمساكن؛ وعدم كفاية فرص الحصول على المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية؛ وضعف الشبكات الاجتماعية التي غالباً ما تتجاوز الحدود الجغرافية للمجتمعات المحلية.
- 23- ولا يمكن للشخص أن ينجو بنفسه من الفقر ما لم تتح له فرصة الحصول على عمل مضمون، ولذلك ستظل البرامج الغذائية في المناطق الحضرية ضرورية كتدخلات في مجال شبكات الأمان، وبخاصة عندما تتدهور الظروف الاقتصادية. وسيكون من الأساسي لمخططي البرامج الاستفادة من الدروس المستخلصة من الماضي ومن البرامج الجارية والتي تشمل ما يلي:

- ← الحاجة إلى تحليل سليم لفهم أوجه الهشاشة في السياقات الحضرية؛
- ← التحديات التي ينطوي عليها الاستهداف في الظروف الحضرية غير المتجانسة؛
- ← أهمية البرمجة التكاملية لمعالجة تردي تقديم الخدمات في الأحياء الفقيرة من المناطق الحضرية؛
- ← خصائص الشراكة في البيئات المسيّسة بدرجة عالية؛
- ← الحاجة إلى تخطيط سليم لاستراتيجيات الانسحاب من أجل الحيلولة دون تأثير برامج المساعدة الغذائية تأثيراً سلبياً على الاقتصاد.

- 24- وسوف يوائم تحديث للسياسة الحضرية لعام 2002 من المتوقع أن يصدر في عام 2017، بين السياسة والخطة الحضرية الجديدة ونتائج العمليات الأخرى، من قبيل خطة عام 2030، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، والخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021).

المعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ⁽¹²⁾

- 25- تقوم سياسة البرنامج بشأن سبل العيش على أساس أن الناس سيسعون جاهدين لحماية سبل عيشهم فضلاً عن حياتهم. والأشخاص المتأثرون بالأزمات ليسوا ضحايا سلبيين ومتلقين للمعونة فحسب: فهم يعتمدون بصفة أساسية على قدراتهم ومواردهم وشبكاتهم الذاتية للبقاء والانتعاش. غير أن كثيراً من استراتيجيات التصدي المعتمدة لتلبية الاحتياجات يمكن أن تفوّض صحة الناس ورفاههم وتتل من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية في المستقبل.⁽¹³⁾
- 26- ويمكن أن يساعد البرنامج في حماية سبل العيش عن طريق ما يلي: (1) توفير الأغذية للأشخاص الذين يواجهون تهديدات تمس سبل كسب عيشهم، لمنع استراتيجيات التصدي السلبية؛ (2) استهداف النساء لتمكينهن من تلبية احتياجاتهن التغذوية واحتياجات أسرهن؛ (3) دعم برامج تحسين البنى التحتية وإتاحة الفرص لإدراج الدخل، مثلاً من خلال أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول. ومن المهم مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في تحديد أنشطة المساعدة الغذائية مقابل العمل ومقابل التدريب في ظل احتياجاتهم المختلفة، وينبغي أن تتاح للنساء والرجال فرص متكافئة في الحصول على فوائد برامج كسب العيش.

(11) الوثيقة WFP/EB.A/2002/5-B.

(12) الوثيقة WFP/EB.A/2003/5-A.

(13) الوثيقة WFP/EB.A/2003/5-A والوثيقة WFP/EB.A/99/4-A.

تقدير احتياجات الطوارئ(14)

27- يقرر البرنامج، في حالات الطوارئ، ما إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة غذائية خارجية للمحافظة على الأرواح وسبل العيش. ويجب أن تكون تقديرات الاحتياجات في حالات الطوارئ دقيقة لضمان عدم ترك الناس معرضين للمخاطر وتوزيع موارد المساعدة الإنسانية على نحو فعال.

28- وتقوم تقديرات الاحتياجات بجمع معلومات تتعلق بما يلي:

- ← عدد الأشخاص المتأثرين؛
- ← حجم الأزمة وموقعها؛
- ← الثغرات في الأغذية والتغذية؛
- ← الفوارق في مدى الضعف بين الرجال والنساء والأطفال والمجموعات الاجتماعية؛
- ← القدرات المحلية ونظم سبل العيش؛
- ← قدرات الأسر على التصدي من حيث القدرة على إنتاج الأغذية أو الحصول عليها بطرق أخرى؛
- ← مدى القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية من خلال تدخلات الأسواق أو برامج شبكات الأمان القائمة؛
- ← متى يمكن توقع عودة سبل العيش إلى حالتها الطبيعية؛

29- وينبغي أن تراعي بعثات التقدير السريع، وبعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وبعثات التقدير المشتركة، النقاط التالية:

← إن المعلومات المتعلقة بفترة ما قبل الأزمة هامة جداً، ذلك أن التقييمات المنتظمة للمناطق المعرضة للأزمات تحسّن جودة تقييمات حالات الطوارئ.

- ← يمكن لنقص المعرفة وعدم كفاية الأسواق المحلية والإقليمية أن يشكّل عائقاً كبيراً؛
- ← يجب أن تجري التقديرات بمعزل عن الضغوط السياسية؛
- ← هناك حاجة إلى توخي عناية خاصة عند تقدير أعداد المشردين داخلياً والرعاة؛
- ← قد يؤدي إجراء تقديرات الأمن الغذائي والتغذية بشكل منفصل إلى إعاقة الاستهداف وتصميم البرامج وقياسات الحصائل؛

← ينبغي أن تكون التقديرات جزءاً منتظماً من واجبات المكاتب القطرية لضمان توافر معلومات متينة قبل وقوع الأزمات وتعديل البرامج والاستهداف أثناء الأزمات.

المبادئ الإنسانية(15)

30- بناءً على طلب المجلس، أصدر البرنامج في عام 2004 ملخصاً لمبادئه الإنسانية الأساسية:

- ← الإنسانية. سوف يسعى البرنامج لمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها أينما وجدت وسوف يستجيب بتقديم المعونة الغذائية حسب الاقتضاء. وسوف يقَدِّم المساعدة بطرق تحترم الحياة والصحة والكرامة.
- ← الحياد. سوف يتفادى البرنامج الوقوف إلى جانب أي من أطراف النزاع ولم يقم نفسه في أي جدال ذي طابع سياسي أو عنصري أو ديني أو عقائدي، ولم تقدِّم المعونة للمحاربين الناشطين.

(14) الوثيقة WFP/EB.1/2004/4-A.

(15) الوثيقة WFP/EB.A/2004/5-C.

- ◀ **عدم التحيز.** لن تسترشد المساعدات المقدّمة من البرنامج إلا بالاحتياجات، ولن تنطوي على أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو نوع الجنس أو العنصر أو الدين. وسوف تستهدف المساعدة الأشخاص والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر بعد تقييم مختلف الاحتياجات وجوانب الهشاشة لدى النساء والرجال والأطفال.
- ◀ **الاحترام.** سوف يحترم البرنامج الأعراف والتقاليد المحلية وسيادة الدولة التي يعمل فيها، ملتزماً بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.
- ◀ **الاستقلال.** وسوف يقدم البرنامج المساعدة بطريقة مستقلة تشغيلياً عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي قد تكون لدى أي جهة فاعلة فيما يتعلق بالمناطق التي تقدم فيها مساعدة.

تعريف حالات الطوارئ⁽¹⁶⁾

- 31- صدّق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2005 على التوصيات الواردة في "تعريف حالات الطوارئ" والتي تعرّف الطوارئ بأنها "الحالات العاجلة التي يتوافر فيها دليل واضح على وقوع حادث أو سلسلة حوادث من شأنها أن تفضي إلى معاناة البشر أو تمثل تهديداً وشيكاً للأرواح أو سُبل العيش، دون أن تكون لدى الحكومة المعنية وسائل لمواجهةها، وأن يكون ذلك الحادث أو تلك السلسلة من الحوادث غير عادية بصورة واضحة وتؤدي إلى تعطيل الحياة داخل المجتمع على نطاق استثنائي".
- 32- وتشمل حالات الطوارئ ما يلي:

- ◀ الزلازل والفيضانات وغزوات الجراد والأحداث المماثلة غير المنتظرة؛
- ◀ حالات الطوارئ التي تكون من صنع الإنسان، وتؤدي إلى أن يترك الناس منازلهم ويصبحوا لاجئين أو مشردين داخلياً أو تؤدي إلى شكل آخر من أشكال المعاناة؛
- ◀ نقص الأغذية أو انعدام الأمن الغذائي نتيجة أحداث تقع ببطء، مثل الجفاف وتلف المحاصيل والآفات والأمراض التي تصيب الناس أو الماشية؛
- ◀ ضيق فرص الحصول على الأغذية نتيجة للصدّات الاقتصادية أو فشل الأسواق أو الانهيار الاقتصادي؛
- ◀ الحالات المعقدة التي تطلب فيها حكومة ما أو يطلب فيها الأمين العام للأمم المتحدة الدعم من البرنامج.

الانسحاب من حالات الطوارئ⁽¹⁷⁾

- 33- يمكن للقرارات المتعلقة بمتى وكيف يتم الانسحاب من حالات الطوارئ أن تكون بنفس أهمية قرار الاستجابة. وينسحب البرنامج من حالات الطوارئ إما بسحب موارده من عملية بلد ما أو بلد ما أو الانتقال إلى برامج طويلة الأجل تحمي وتحسّن سُبل العيش وتزيد القدرة على الصمود.
- 34- ويتيح الانسحاب فرصاً للانخراط في أنشطة الإنعاش المبكر، ولكنه يفرض أيضاً تحديات على المجتمعات المحلية المعنية. وتتطلب استراتيجية الانسحاب السليمة ما يلي:
- ◀ معايير واضحة للخروج؛
- ◀ معالم مرجعية لتقييم التقدم نحو الوفاء بالمعايير؛
- ◀ خطوات للوصول إلى المعالم المرجعية وتحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ تلك الخطوات؛
- ◀ تقييم منتظم للتقدم وتعديلات لخفض المخاطر إلى أدنى حد؛
- ◀ خط زمني مرن للوصول إلى المعالم المرجعية وإجراء تقييمات؛

⁽¹⁶⁾ الوثيقة WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1.

⁽¹⁷⁾ الوثيقة WFP/EB.1/2005/4-B.

- ◀ نقاط انطلاق مثل التقدم نحو الأهداف، والتحسين في الوضع الإنساني، وزيادة قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات، وانخفاض مستويات مساهمات الجهات المانحة والاستعداد لتحويل التمويل إلى برنامج للإنعاش؛
- ◀ أهداف طويلة الأجل متوائمة مع الخطط الحكومية أو مع أولويات المانحين.

الاستهداف في حالات الطوارئ⁽¹⁸⁾

- 35- يقتضي الاستهداف تحقيق التوازن الصحيح بين أخطاء الإدراج عندما يتلقى الناس الأغذية وهم لا يستحقونها وأخطاء الاستبعاد عندما لا يتلقى الأغذية من يحتاجون إليها أو يحق لهم تلقيها.
- 36- وينطوي الاستهداف على: 1) تحديد المجتمعات المحلية والأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية؛ و2) انتقاء آليات تسليم وتوزيع الأغذية التي تكفل حصول المجموعات المستهدفة من النساء والرجال والأطفال على المساعدة عندما تكون في حاجة إليها.
- 37- وأدرجت إرشادات المجلس التنفيذي بشأن الاستهداف خلال حالات الطوارئ الحادة في سياسة البرنامج: "في حالات الطوارئ الحادة تعتبر أخطاء الإدماج أقل ضرراً من أخطاء الاستبعاد. وتشمل أغراض الاستهداف الأخرى توفير بيئة آمنة لتسليم الأغذية والحفاظ على المرونة التي تسمح بالتكيف مع الحالات سريعة التغير. وترتفع تكاليف الاستهداف في التناسب مع مستوى نُهج الاستهداف وتفصيلها. وينبغي للبرنامج تحليل الفوائد وميزنة التكاليف المرتبطة بنُهج الاستهداف المختلفة واضعاً في ذهنه أن تحقيق فعالية التكاليف في عمليات البرنامج قد ينطوي على زيادة في تكاليف المعاملات أو في نفقة الفرص البديلة للمتلقين".
- 38- وتشمل مبادئ الاستهداف ما يلي:

- ◀ لا يكون الاستهداف مثالياً في جميع الحالات، ولذلك يجب السعي إلى تحقيق توازن بين أخطاء الإدراج والاستبعاد؛
- ◀ اتخاذ قرارات الاستهداف استناداً إلى تصور كامل للموارد، ولكن تحديد أولويات الأهداف في حالة انخفاض الموارد أو تأخرها؛ وإبلاغ جميع أصحاب المصلحة بالأولويات في وقت مبكر وضمان أن تكون مفهومة؛
- ◀ التحلي بالمرونة في تعديل الاستهداف وفقاً للسياق وأهداف الخطط الاستراتيجية القطرية؛ ومع تطور الطوارئ وتغير احتياجات السكان يجب أن تتطور عمليات الاستهداف أيضاً؛
- ◀ استخدام أدوات التحليل وأدوات الإنذار المبكر مثل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لتحديد إحدائيات الاستهداف ورصد التغيرات خلال دورة البرامج؛
- ◀ رصد المناطق غير المستهدفة لضمان تقدير الاحتياجات الناشئة؛
- ◀ تحليل تكاليف وفوائد مختلف نُهج الاستهداف والتكاليف المحتملة للتسرب والتكاليف التي يتحملها المستفيدون.

- 39- ويجب أن يساعد البرنامج على منع العنف ضد النساء والفتيات والأطفال، وخاصة في حالات الطوارئ المعقدة. وينبغي له أن:
 - ◀ يخفف الأعباء ويحقق أقصى سلامة للنساء والفتيات في المخيمات؛
 - ◀ يستخدم برامج المساعدة الغذائية لدعم الأنشطة المدرة للدخل في حالة النساء والفتيات؛
 - ◀ يدعم إنشاء أماكن آمنة وخاصة للنساء والفتيات؛
 - ◀ يسهل تكوين مجموعات دعم في المخيمات لتمكين النساء من اتخاذ القرارات وإسماع آرائهن، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.

إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي⁽¹⁹⁾

- 40- ترجع المسؤولية الأساسية عن تقديم المساعدة الإنسانية في الأزمات إلى الدولة المعنية. وعندما تعجز دولة ما عن الاستجابة، يمكن أن تطلب حكومتها أو الأمين العام للأمم المتحدة مساعدة البرنامج في شكل مساعدة غذائية أو دعم لوجستي. ولكي يقوم البرنامج بتقييم الوضع ونقل وتسليم ورصد مساعدته الغذائية، يجب أن تتاح له إمكانية وصول على نحو آمن ودون عراقيل إلى من يحتاج المساعدة. ذلك أن الوصول بالمساعدة الإنسانية شرط لازم للعمل الإنساني.
- 41- ولا يوجد نهج موحد للبرنامج: كل حالة لها ظروفها الخاصة وتتطلب مرونة وقدرة على الابتكار لتحقيق التوازن بين الاحتياجات ومسائل الأمان ويتطلب ضمان الوصول الآمن تحليلاً سليماً للوضع وإدارة أمنية والتقيّد بالقانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وتنسيقاً وشرائط بين أصحاب المصلحة، ومناصرة على شتى المستويات.
- 42- وبينما يتولى منسق الشؤون الإنسانية زمام قيادة أنشطة المناصرة لضمان الوصول، فإن البرنامج غالباً ما يعمل من خلال المفاوضات على الحصول على الأذونات اللازمة لتنفيذ عملياته بما يكفل تسليم المساعدة في الوقت المناسب عبر الحدود وخطوط النزاع، ولا سيما عندما يمثل انعدام الأمن الغذائي عنصراً رئيسياً من الأزمات أو عندما يعمل البرنامج باسم جهات فاعلة إنسانية أخرى أي بصفته رئيس مجموعة اللوجستيات على سبيل المثال. ويضمن البرنامج في جميع الحالات أن تكون الحكومات والأطراف الأخرى على علم بأنشطته وأن توافق عليها.

شراء الأغذية في البلدان النامية⁽²⁰⁾

- 43- تتمثل سياسة البرنامج في شراء الأغذية بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب، ومناسبة لاحتياجات المستفيدين، وتشجيع المشتريات من البلدان النامية. ويمكن لاقتران الشراء المحلي بالتنمية الكافية للقدرات أن يساعد على تعزيز القدرات المحلية في الزراعة وإنتاج الأغذية، والمناولة والتخزين. وتوصي وثيقة سياسة "شراء الأغذية في البلدان النامية" لعام 2006 البرنامج بأن يقوم بما يلي:

← تعزيز تنمية السوق كهدف من الأهداف؛

← الدعوة إلى تقديم مساهمات نقدية مرنة وفي الوقت المناسب من الجهات المانحة؛

← تشجيع مجموعات صغار التجار والمزارعين؛

← النظر في المعاملة التفضيلية للمزارعين ومجموعاتهم حسب الاقتضاء؛

← دعم القدرات المحلية في مجال تجهيز الأغذية؛

← تعزيز قدرات مكتب الشراء على المستويين القطري والإقليمي.

- 44- ومن النتائج الرئيسية برنامج الشراء من أجل التقدم، الذي انطلقت شرارته في عام 2008. ويستخدم البرنامج المذكور القوة الشرائية للبرنامج وخبرته الفنية في مجال الشراء، واللوجستيات، وجودة الأغذية، لتيسير وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الرسمية، وتحسين حياتهم وسبل كسب عيشهم. وفيما بين عامي 2008 و2015، ساعد برنامج الشراء من أجل التقدم البرنامج على شراء أكثر من 600 000 طن متري من السلع من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في 20 بلداً، وعاد ذلك على هؤلاء المزارعين بنحو 230 مليون دولار أمريكي.⁽²¹⁾

- 45- وأسفر البرنامج الرائد للشراء من أجل التقدم عن نتائج إيجابية كثيرة تجاوزت كميات المشتريات. فقد طرأت تحولات على نظم الأسواق المحلية، وازدادت منظمات المزارعين قوة، وتحسّنت سبل كسب عيش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وبعد إدماج البرنامج المذكور في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017) يجري دمج المعارف المتولدة أثناء تنفيذ ذلك البرنامج الرائد في التوجيهات المؤسسية المتعلقة ببرامج دعم أسواق أصحاب الحيازات الصغيرة، وتبيّن تلك التوجيهات الإطار التشغيلي

(19) الوثيقة WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1.

(20) الوثيقة WFP/EB.1/2006/5-C.

(21) أرقام أولية.

للبرنامج من أجل ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق في عددٍ متزايدٍ من البلدان التي تنفذ نهج الشراء من أجل التقدّم. وسوف تيسّر التوجيهات تعميم دعم أسواق جانب الطلب للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمساهمة في الوفاء بالتزام البرنامج بالحصول على 10 في المائة من مشترياته الغذائية السنوية من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحديد نهج يمكن للبرنامج من خلاله أن يساهم في تحقيق الغاية 3 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي(22)

- 46- نظر المجلس في عام 2006 في وثيقة "دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي"، التي تؤكد على أهمية التحليل الاقتصادي إلى جانب تحليل القضايا التغذوية والاجتماعية والسياسية والجنسانية والبيئية باعتباره أساسياً لفهم أسباب وآثار الجوع بشكل كامل. ولذلك ينبغي أن تشمل الإجراءات المصممة لمعالجة الجوع الحاد والمزمن على تحليل للقوى الاقتصادية التي تؤثر على الأسعار والإنتاج والاستهلاك، التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع.
- 47- وفي البرنامج، فإن التحليل الاقتصادي جزء لا يتجزأ من تحليل الجوع وتصميم استراتيجيات الحد من الجوع. ويرتبط التحليل الاقتصادي أيضاً بالإدارة القائمة على النتائج في مساهمة البرنامج في البلد، ذلك أنه يمكن أن يثري الخيارات البرنامجية، ويحقق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في عمل البرنامج، ويدعم مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية.
- 48- وتشير نتائج التقييم إلى أربعة مجالات يمكن فيها للتحليل الاقتصادي أن يحسّن فهم البرنامج لانعدام الأمن الغذائي ويعزّز فعالية عملياته، وهي: (1) تحليل العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي؛ (2) دمج عمليات البرنامج في سياقات التنمية الوطنية؛ (3) تحليل أسواق الأغذية؛ (4) تقدير أثر وفعالية العمليات واختيار النهج.
- 49- ومع إدماج البرنامج للتحليل الاقتصادي في عمله، فإنه سيكون في حاجة إلى تعزيز الدعم المقدم للمكاتب القطرية في تقدير التدخلات وتحليلها وتصميمها. وعلى البرنامج أن يحدّد أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر وأدوار الشركاء. وعليه أيضاً تكثيف شراكاته مع المنظمات الأخرى للاستفسار من أوجه التآزر وتجنّب الازدواجية في الجهود.

التحويلات القائمة على النقد(23)

- 50- تزوّد التحويلات القائمة على النقد المستفيدين بمساعدة نقدية تمكّنهم من الحصول على الغذاء مباشرة من السوق. ويمكن لهذه التحويلات أن تشكل عناصر مركزية في الاستجابة للطوارئ والأزمات الممتدة والبرامج الإنمائية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية وشبكات الأمان. وبموجب سياسة 2008 بشأن "القوائم والتحويلات النقدية كوسائل لتقديم المساعدات الغذائية: الفرص والتحديات"، يجوز للبرنامج أن يوسّع نطاق هذه التحويلات، حسبما يكون ممكناً ومناسباً، على أن يدعم ذلك بتغييرات في إطاره المالي تزيد من الشفافية وتعزّز المساءلة بشأن مثل هذه البرمجة.
- 51- وتقدّم التحويلات القائمة على النقد بالاستناد إلى الافتراضات التالية:

- ◀ لا يزال الأمن الغذائي والحصائل التغذوية أهم أهداف البرنامج؛
- ◀ تبعاً للسياق، يمكن أن تستوفي التحويلات القائمة على النقد احتياجات الأمن الغذائي للمستفيدين على نحو أفضل مما تستوفيه التحويلات العينية؛
- ◀ تقتضي الظروف المحلية – الأسواق والأمن وقدرة الشركاء المتعاونين – تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية.
- ◀ المرونة المتاحة للمستفيدين فيما يتعلّق باختيار الأغذية؛
- ◀ تحسّن الفعالية والمردودية؛
- ◀ يمكن استخدام التحويلات القائمة على النقد وحدها أو بالاقتران مع الأغذية، إذ لا توجد أي طريقة نموذجية للتحويلات؛
- ◀ تساعد التحويلات القائمة على النقد على تنشيط الاقتصاد المحلي؛

(22) الوثيقة WFP/EB.A/2006/5-C.

(23) الوثيقة WFP/EB.2/2008/4-B.

◀ يحرص البرنامج على تمكين المستفيدين والمحافظة على كرامتهم.

52- وقد أظهر تقييم لسياسة النقد والقسائم قُدم إلى المجلس في عام 2015 أن هذه السياسة، وإن كانت لا تمثل أفضل ممارسات البرنامج الراهنة في مجال السياسات، أدت الغرض منها فيما يتعلق بإنشاء الأساس للتصريح باستخدام التحويلات القائمة على النقد في إطار ولاية البرنامج. وأوصى التقييم بأن يُحدث البرنامج وينشر بسرعة أدلة وتوجيهات منقحة بدلاً من تحديث السياسة، وأن يستثمر البرنامج في تنمية القدرات وتحديد القيادات وتمكينها فيما يتعلق بهذه التحويلات وأن يجمع الأدلة التي توضح موقفه بالنسبة لشروط المساعدة الغذائية.

53- ووفقاً لتوصيات التقييم، قام البرنامج بتعميم عملية تنمية القدرات في عام 2015 باستخدام وحدات للتعلّم الإلكتروني وتنظيم تدريب وجهاً لوجه لمدة خمسة أيام لما مجموعه 2 300 من موظفي البرنامج في 73 مكتباً قطرياً، و 100 موظف من الحكومات الشريكة والمنظمات غير الحكومية. وعُدلت المواد التدريبية كي تناسب احتياجات الشركاء الخارجيين، وجرى تقاسمها مع المجتمع الإنساني والماتحين. ويتاح أيضاً الدليل المنقح والمستوفى الخاص بالتحويلات القائمة على النقد لاستخدامه على نطاق أوسع بين جماعات ممارسي التحويلات القائمة على النقد. ويكفل البرنامج ما يلي:

◀ استناد التحويلات القائمة على النقد إلى تقييم الاحتياجات وتقييم قدرة القطاع وتطبيق نموذج أعمال مفازن لدى اتخاذ القرارات؛

◀ مرونة اختيار طرائق التحويل والتحسين على النحو الأمثل من قدرات البرنامج الهائلة والمتنوعة على التسليم حيثما يكون مناسباً؛

◀ تكمل التحويلات القائمة على النقد جهود المكاتب القطرية لبناء شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية ودعمها وتعزيزها، وزيادة إنتاجية صغار المزارعين، وتحسين الإدماج المالي للمستفيدين من البرنامج.

تنمية القدرات (24)

54- تُحدّث "سياسة البرنامج بشأن تنمية القدرات" سياسة عام 2004 بشأن "بناء القدرات الوطنية والإقليمية"⁽²⁵⁾ عن طريق تحديد نهج أكثر انتظاماً في تعزيز المؤسسات الوطنية للمساعدة في القضاء على الجوع. وكان هذا التحديث ضرورياً في سياق خطة البرنامج الاستراتيجية (2008-2013) التي استهلّت تحول المنظمة من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية. وكان لهذا التحول، الذي استمر ثار جوهرية بالنسبة لطريقة مشاركة البرنامج للقدرات الوطنية ودعمه لها، وجرى إدراج هدف استراتيجي محدد بشأن تنمية القدرات.

55- استُكملت سياسة البرنامج لعام 2009 بشأن تنمية القدرات بـ "خطة عمل لتنفيذ عناصر تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013)"،⁽²⁶⁾ التي تُسلّم بأنه ينبغي للبرنامج أن: يوفّر قدرات مباشرة عند الحاجة للاستجابة للجوع؛ ويسهّل تنمية القدرات الوطنية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية عن طريق دعم سياسات ومؤسسات وبرامج.

56- ومن خلال نهج التخطيط الاستراتيجي القطري، سوف يتعاون البرنامج مع الحكومات وسائر الشركاء ويقمّم الاحتياجات فيما يتعلق بالقدرات من أجل إنشاء قواعد واقعية يُمكن على أساسها تصميم مبادرات تنمية القدرات وتنفيذها. وسوف تنفذ سياسة تنمية القدرات على ثلاثة مستويات:

◀ على مستوى السياسات والمؤسسات، بتوفير المشورة التقنية وتيسير المشاورات والمناصرة والتوعية؛

◀ على مستوى المقر الرئيسي، لوضع خطط ومبادئ توجيهية لتنفيذ المساعدة الغذائية، وانتداب الموظفين، ودعم المنظمات والشبكات صاحبة المصلحة، وتوفير المعدات وخدمات رأس المال؛

◀ على مستوى المكتب الميداني، بتنفيذ حلقات العمل التدريبية وتبادل الزيارات واستضافة الموظفين الشركاء.

(24) الوثيقة WFP/EB.2/2009/4-B.

(25) الوثيقة WFP/EB.3/2004/4-B.

(26) WFP/EB.2/2010/4-D.

57- وسيجري تقييم الحاجة إلى تحديث السياسة و/أو تنفيذها بعد النظر في استنتاجات تقييم السياسة.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل(27)

- 58- بالرغم من التقدم الكبير الذي تحقّق خلال العقد الفائت، ما زال فيروس نقص المناعة البشرية يشكّل تحدياً كبيراً على النطاق العالمي، وتشير التقديرات إلى أن 36.7 مليون شخص مصابون بالفيروس.(28) وترتفع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وهناك تداخل كبير بين البلدان التي تواجه حالات طوارئ جارية والبلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وفي إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، يضطلع البرنامج بدور الوكالة الرائدة لضمان إدماج الدعم الغذائي والتغذوي في الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمتعاشين مع الفيروس المذكور ويشارك البرنامج أيضاً في قيادة أعمال معالجة فيروس نقص المناعة البشرية في سياقات الطوارئ بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- 59- وتتفق البرمجة الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في البرنامج مع: (1) أهداف التنمية المستدامة؛ (2) استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز للفترة 2016-2021 "على المسار السريع للقضاء على الإيدز"؛(29) (3) الاستراتيجية العالمية الجديدة للوقاية من السل بعد عام 2015 وأهدافها؛(30) (4) الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021). ويهدف البرنامج إلى ضمان الدعم التغذوي للأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ويعالجون بمضادات الفيروسات الرجعية في البلدان ذات الدخل المنخفض والظروف الإنسانية وتشجيعهم على الالتزام بالعلاج. ويمكن أيضاً لتدخلات البرنامج الغذائية والتغذوية أن تسهم في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق معالجة العوامل البيئية وراء الإصابة بالفيروس وعدم التقيد بالعلاج، مثل انعدام الأمن الغذائي، والعمل في الوقت نفسه على الحيلولة دون الأخذ بآليات التصدي السلبية التي تقاوم من مخاطر عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، مثل المقايضة بالجنس.
- 60- وقام البرنامج، وفقاً لسياسته بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بتحويل بؤرة تركيز برامجه الخاصة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من التخفيف من عواقب عدوى الفيروس إلى التمكين من الحصول على العلاج وتحسين الحصائل العلاجية عن طريق توفير الدعم الغذائي والتغذوي بمختلف الطرائق. وضماناً لفعالية الاستجابة للفيروس والمواءمة مع استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وخطة عام 2030، يركز عمل البرنامج في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية على الربط بين نظم الأغذية والصحة عن طريق توفير المساعدة التغذوية والغذائية من أجل تحقيق حصائل صحية أفضل، مثل الإنعاش التغذوي للأشخاص الذين يعانون سوء التغذية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، والالتزام بالعلاج، بما يشمل الأشخاص المتأثرين بحالات الطوارئ. ويزداد تعاون البرنامج مع البلدان لضمان إدراج الدعم الغذائي والتغذوي في كل الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، وفي كل مراحل متواليّة العلاج، بما في ذلك الوقاية والفحص، والعلاج، والرعاية، والدعم، كما يعمل مع الحكومات لتوفير ذلك الدعم إلى الأشخاص المصابين بالفيروس.
- 61- ويدعم البرنامج أيضاً الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الإصابة من خلال تدخلات أوسع تراعي عواقب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل وتخفف من حدة تلك العواقب على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. من ذلك على سبيل المثال أن البرنامج يساهم في تمكين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال برامج الحماية الاجتماعية المراعية لاحتياجات المصابين بالفيروس والتي تدعم الحكومات الوطنية في تصميم وتنفيذ وتقييم آليات للأمن الغذائي وشبكات الأمان والحماية الاجتماعية المتسمة بفعالية التكاليف والمراعية

(27) الوثيقة WFP/EB.2/2010/4-A والتحديث WFP/EB.A/2015/5-F.

(28) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. Global AIDS update 2016 2016 (نشرة بأحدث المعلومات العالمية عن الإيدز لعام 2016). متاحة في: http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/global-AIDS-update-2016_en.pdf.

(29) متاحة في الرابط التالي:

http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/20151027_UNAIDS_PCB37_15_18_EN_rev1.pdf

(30) الدورة السابعة والستون لجمعية الصحة العالمية. 2014. *Global Strategy and Targets for Tuberculosis Prevention, Care and Control After 2015* (الاستراتيجية والأهداف العالمية للوقاية من السل ورعاية مرضه ومكافحته بعد عام 2015). متاحة في:

http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA67/A67_11-en.pdf?ua=1

للتغذية لصالح الأشخاص المصابين بالفيروس وسائر السكان الضعفاء الآخرين، مثل الأشخاص في السياقات التشغيلية الهشة والمحفوفة بتحديات.

الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها⁽³¹⁾

- 62- ينص بيان رسالة البرنامج ونظامه الأساسي على أن "البرنامج سيساعد في الانتقال من الإغاة في مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية عن طريق إيلاء الأولوية لدعم الوقاية من الكوارث والاستعداد لمواجهةها وتخفيف وطأتها"⁽³²⁾.
- 63- وتركز سياسة الحد من المخاطر وإدارتها، على بناء القدرة على الصمود وتنمية القدرات لدى الفئات الأكثر ضعفاً من الناس والمجتمعات والبلدان عن طريق ضمان الأمن الغذائي والتغذوي والحد من مخاطر الكوارث وحماية وتعزيز الأرواح وسبل كسب العيش. وتنعكس هذه السياسة في الخطة الاستراتيجية (2017-2021) وفي السياسات المتعلقة بتغير المناخ والمساواة بين الجنسين وإدارة المخاطر.
- 64- وتشدّد السياسة على أن الحد من مخاطر الكوارث يربط بين الاستجابة للطوارئ والإنعاش والتنمية بأنشطة موجهة للوقاية والتخفيف من الآثار والاستعداد. وتتطوي الاعتبارات الجنسانية على أهمية حاسمة في معالجة مخاطر الكوارث نظراً لتباين تأثير الكوارث على الرجال والنساء. وفي المجتمعات التي تنعدم فيها المساواة، تتعرض المرأة أكثر من الرجل للكوارث الطبيعية بسبب الأدوار التي يصنعها المجتمع للجنسين والأنماط السلوكية التي تؤثر على فرص الوصول إلى الموارد.⁽³³⁾
- 65- وقد تحققت ميزة البرنامج النسبية في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها نتيجة لعقود من العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي للاستعداد للكوارث والاستجابة لها والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وتستند خبرة البرنامج المعترف بها دولياً في الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالأمن الغذائي إلى: (1) تحليل الأمن الغذائي والإنذار المبكر؛ (2) تحليل هشاشة الأوضاع؛ (3) الاستجابة للطوارئ والإنعاش منها؛ (4) بناء القدرة على الصمود وتنمية القدرات؛ والتنسيق بين الوكالات.
- 66- وتحدّد السياسة المبادئ التالية:
- ◀ تركيز أعمال الحد من مخاطر الكوارث على المساعدة الغذائية التي تستهدف الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان الأشد ضعفاً أثناء الكوارث وبعدها.
 - ◀ استخدام تحليلات الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لتحديد أكثر السبل فعالية لمعالجة الجوع وسوء التغذية.
 - ◀ الاستثمار في الاستعداد لحالات الطوارئ لزيادة فعالية الاستجابة في حالات الطوارئ إلى أقصى حد؛
 - ◀ مساعدة الحكومات على وضع سياساتها وخططها وبرامجها للحد من مخاطر الكوارث من خلال بُعد للأمن الغذائي، بوسائل تشمل تنمية القدرات.
 - ◀ مراعاة آثار تغير المناخ والنزاعات والعوامل الأخرى المؤدية إلى انعدام الأمن الغذائي، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال.
 - ◀ تعزيز الشراكات والتشديد على النهج التشاركية مع الحكومات والمجتمعات المحلية المعرضة لأوضاع هشة، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية، ومنظمات القطاع الخاص.
 - ◀ التشديد على النهج التشاركية مع الحكومات والشركاء والمجتمعات المحلية لتعزيز صلات فعالة بين الخطط والأولويات الوطنية والمحلية.

⁽³¹⁾ الوثيقة WFP/EB.2/2011/4-A.

⁽³²⁾ الوثيقة متاحة في الرابط التالي: <http://www.wfp.org/about/mission-statement>.

⁽³³⁾ Neumayer, E. and Pluemper, T. 2007. The gendered nature of natural disasters: WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1، نقلاً عن: the impact of catastrophic events on the gender gap in life expectancy, 1981–2002. *Annals of the Ass. of Amer. Geog.*, 97(3): 551–566

- ◀ توليد حصائل متعددة لتحقيق أقصى أثر واستدامة من التدخلات عن طريق إدماج مبادئ الحد من مخاطر الكوارث في جميع مراحل البرمجة.
- ◀ تحديد الحصائل والنطاقات والأطر الزمنية لضمان تصميم البرامج على نحو يحقق نتائج فعالة.
- ◀ النظر في وسائل ونهج بديلة وتكاملية لدعم الأهداف الوطنية وتعزيز فرص تكامل العمل.
- ◀ توفير المساعدة التقنية الكافية، حيثما أمكن، لوضع البرامج وتنفيذها بالاشتراك مع السلطات الوطنية والشركاء، مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسف.
- ◀ ضمان مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في تقييمات هشاشة الأوضاع وتصميم المشروعات وتحديد الأولويات؛ والعمل مع الشركاء للاستفادة من مهارات ومعارف النساء وضمان أن تكون الأعباء والفرص منصفة ومناسبة.
- 67- وستحظى السياسة بدعم من خطة عمل ونظم للتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ. وقد أعد إطار تشغيلي لاستعدادات البرنامج للطوارئ واستجابته لها لدعم السياسة.

التغذية⁽³⁴⁾

- 68- تحدد الخطة الاستراتيجية (2017-2021) "تحسين التغذية" بأنه الهدف الاستراتيجي الثاني، وتستمر في تأكيد تعزيز التغذية لجميع المستفيدين من البرنامج، لا سيما أثناء حالات الطوارئ وخلال الأيام الألف الأولى من الحمل حتى عمر سنتين. وبعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بات نهج الوقاية من كل أشكال سوء التغذية محور تركيز الحكومات.
- 69- واعتمد البرنامج نهج تحسين التغذية⁽³⁵⁾ في أغسطس/آب 2009 أول سياسة شاملة للتغذية في فبراير/شباط 2012. وخلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2017، ستقدم الأمانة سياسة جديدة للتغذية تحدد أدوار التغذية في كل أعمال البرنامج. وتستفيد هذه السياسة من استنتاجات وتوصيات تقرير التقييم الموجز عن سياسة التغذية (2012-2014).⁽³⁶⁾
- 70- وعلى أساس الاستنتاجات العلمية والدروس المستفادة من توسيع نطاق التدخلات التغذوية في حالات الطوارئ، يولي تحديث سياسة التغذية في البرنامج الأولوية لما يلي:
 - ◀ معالجة سوء التغذية الحاد المعتدل (الهزال)؛
 - ◀ الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية، بما يشمل سوء التغذية الحاد (الهزال)؛ وسوء التغذية المزمن (التقرم)، ونقص المغذيات الدقيقة، وزيادة الوزن والبدانة – والاعتراف في الوقت نفسه بالصلوات التي تربط بين نقص التغذية في المراحل الأولى للحياة والأمراض غير السارية في المراحل اللاحقة من العمر؛
 - ◀ ضمان حشد جميع التدخلات والأنشطة للمساهمة في حصائل تغذوية محسنة؛
 - ◀ الدخول في شراكات منسقة وتعزيزها باستخدام المنصات المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات لضمان توفير مجموعة من الخدمات الأساسية.
- 71- ولتنفيذ هذه السياسة، سيقوم البرنامج بما يلي:
 - ◀ التوسع في استخدام التحليل المحسّن من أجل تحديد الاستراتيجيات المستدامة والفعالة لتلبية الاحتياجات التغذوية لدى الفئات المستهدفة وتعظيم أثر عمليات البرنامج؛
 - ◀ يعمل كمورد ومناصر ومنسق للتدخلات التغذوية القائمة على الأغذية؛
 - ◀ دعم السياسات والنظم الوطنية المطلوبة لإيجاد حلول مستدامة للتغذية؛

⁽³⁴⁾ الوثيقة WFP/EB.1/2012/5-A.

⁽³⁵⁾ الوثائق WFP/EB.A/2004/5-A/1+Corr.1، WFP/EB.A/2004/5-A/2، WFP/EB.A/2004/5-A/3.

⁽³⁶⁾ الوثيقة WFP/EB.2/2015/6-A.

- ◀ تعزيز النظم والمهارات والعمليات بغرض تولي الريادة في البرمجة الخاصة بالتغذية والمراعية لها، وتعزيز جودتها؛
- ◀ ينمي قدرات الحكومات والشركاء لتنفيذ برامج فعالة من حيث التكلفة؛
- ◀ المساهمة في قاعدة أدلة بشأن التغذية من خلال البحث مع الشركاء عن نهج لتحقيق المستوى الأمثل للتدخلات التغذوية في برامج الوقاية من سوء التغذية وعلاجه.

الحماية الإنسانية⁽³⁷⁾

- 72- تقع على البرنامج مسؤولية التأكد من أن برامجه لا تضر بالأشخاص الذين تساعدهم تلك البرامج، وأنها تسهم بالأحرى في الحفاظ على أمان المستفيدين وصون كرامتهم وسلامتهم. ويرد عرض التزامات البرنامج في هذا الصدد في السياسة بشأن الحماية الإنسانية التي اعتمدها المجلس عام 2012 وتجعل الحماية الإنسانية جزءاً لا يتجزأ من عمل البرنامج.
- 73- وتدعو السياسة إلى ما يلي: (1) تمتع الموظفين بالقدرة على فهم شواغل الحماية والتصدي لها؛ (2) تحليل السياق ومخاطر الحماية؛ (3) إدماج الحماية في تصميم البرامج وتنفيذها؛ (4) دمج الحماية في الأدوات البرمجية؛ (5) إدارة المعلومات عن الحماية؛ (6) إرساء الشراكات لإدماج الحماية.
- 74- وتلقى المجلس في عام 2014 تحديثاً بشأن تنفيذ السياسة⁽³⁸⁾ وبدأ أكثر من ثلث المكاتب القطرية التابعة للبرنامج تنفيذ السياسة لتحقيق جميع أهدافها الستة. وأتاح التحديث فرصة للتفكير في الدروس المستخلصة من هذه التجارب.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان⁽³⁹⁾

- 75- تنص الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) على أن البرنامج "سيعمل على تعزيز قدرات البلدان لتوفير تدابير الحماية الاجتماعية، التي تحمي الحصول على أغذية كافية ومغذية ومأمونة للجميع". ويشمل ذلك شبكات أمان قائمة على الأغذية، مثل برامج الوجبات المدرسية.
- 76- وعرض البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2004 سياسته بشأن شبكات الأمان "البرنامج وشبكات الأمان القائمة على الأغذية: المفاهيم والخبرات وفرص البرمجة المستقبلية"⁽⁴⁰⁾ بوصفها أحد أنواع تدخلات الحماية الاجتماعية. وبالرغم من الاعتراف بأن سياسة عام 2004 ما زالت ملائمة، أفضى تطور البيانات العالمية والداخلية ونتائج تقييم عام 2011 إلى "تحديث لسياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان" في عام 2012.
- 77- وبيّن التحديث أدوار البرنامج والميزات المقارنة الناجمة عن دعم شبكات الأمان الوطنية وبوضوح مفاهيم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان وأهميتها لأنشطة البرنامج يتبين المسائل المستجدة ويحدد أولويات المستقبل وفرصه وتحدياته. وهو يعرض الدروس المستفادة من تنفيذ السياسة: وهي أنه يتعين أن تكون شبكات الأمان خاضعة لقيادة وطنية وحساسة للسياق الذي توجد فيه وقابلة للاستدامة مالياً وسياسياً. ومن الأساسي لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في شبكات الأمان والاستجابة للطوارئ وتكامل الخدمات، إجراء تنسيق عبر القطاعات وتخطيط للطوارئ على الأجل الأطول، والأخذ بنهج قائم على النظم. ويمكن لشبكات الأمان أن تعزز التنمية الشاملة وملكية الأولويات الوطنية إذا ما وُجّهت على النحو المناسب. ولذلك أوصى التقييم بأن يُعزز البرنامج قدرته التنظيمية الداخلية لدعم عمل الشركاء والحكومات الوطنية في شبكات الأمان.
- 78- وفي عام 2014، وضع البرنامج الصيغة النهائية لخطوطه التوجيهية المؤسسية بشأن شبكات الأمان، وسيتم الانتهاء من إعداد المجموعة ذات الصلة من أدوات التعلم الإلكتروني وإطلاقها في مطلع عام 2017، كما شجع البرنامج البحوث وعزز المهارات التقنية ووطّد إدارة المعرفة.
- 79- وتعاون البرنامج خلال الفترة 2015-2016 مع معهد الدراسات الإنمائية لتحديد مجالات الحماية الاجتماعية التي يمكن أن يضيف فيها البرنامج قيمة في دعم الحكومات. ويقوم البرنامج في الفترة 2016-2018 بتوسيع تعاونه مع البنك الدولي وسائر

(37) الوثيقة WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1.

(38) الوثيقة WFP/EB.A/2014/5-F.

(39) الوثيقة WFP/EB.A/2012/5-A.

(40) الوثيقة WFP/EB.3/2004/4-A.

الجهات الفاعلة الرئيسية في الحماية الاجتماعية في السياقات الهشة والمعرّضة للصدّات، وربط الاستجابة الإنسانية بالحماية الاجتماعية.

80- وسوف يستفيد تحديث/تنقيح سياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان من تقييم عام 2018 والعملية التشاورية المفضية إلى ورقة الموقف الصادرة عن معهد الدراسات الإنمائية، والتوصيات الواردة في تلك الورقة، والتعاون المشترك بين الوكالات في الحماية الاجتماعية.

دور البرنامج في بناء السلام في هيئات الانتقال⁽⁴¹⁾

81- تستند مشاركة البرنامج في أنشطة بناء السلام في إطار الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الأمم المتحدة إلى ثمانية مبادئ هي التالية: (1) فهم السياق؛ (2) مواصلة التركيز على الجوع؛ (3) تجنّب الإضرار كحدٍ أدنى؛ (4) دعم الأولويات الوطنية كلما أمكن مع اتباع المبادئ الإنسانية حيثما يتواصل النزاع؛ (5) دعم اتساق جهود الأمم المتحدة؛ (6) الاستجابة لبيئة دينامية؛ (7) ضمان الشمولية والإنصاف؛ (8) التحلّي بالواقعية.

82- وسيركّز البرنامج الاستناد إلى هذه المبادئ على ثلاثة مجالات رئيسية في إطار دعمه المقدم إلى البلدان المنتقلة نحو السلام:

◀ الاستثمار في القدرة المؤسسية على تحليل المخاطر؛

◀ استخدام برمجة تراعي النزاعات؛

◀ العمل مع الشركاء في بناء السلام.

83- وبُطِّق البرنامج ثلاثة نُهج رئيسية متبعة للبرمجة المراعية للنزاع في بيئات الانتقال حسب المستوى المناسب لمشاركته في بناء السلام:

◀ تجنّب الإضرار؛

◀ دعم بناء السلام على المستوى المحلي؛

◀ دعم بناء السلام على المستوى الوطني.

84- ومع ذلك، هناك حدود لمشاركة البرنامج ولا ينبغي أن يصبح بناء السلام هدف البرنامج الأسمى في بلدٍ ما. ويجب على البرنامج الاسترشاد بالمبادئ الإنسانية بتلبية احتياجات الجوع باعتبارها نقطة دخوله. ويدعم البرنامج مبدأ اتساق جهود الأمم المتحدة ويسلم بأن هذا الأمر يقتضي اتباع نهج مضبوط بعناية في بيئات معيّنة شديدة الخطورة.

85- وفي حال مراعاة هذه المعايير، ينبغي أن يكون البرنامج في وضع جديد يؤهله لأن يسهم إسهاماً قيماً في الجهود المبذولة على نطاق أوسع لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نحو السلام.

86- وقُدّم إلى المجلس في عام 2014 تحديث⁽⁴²⁾ بشأن التقدّم المُحرَز والدروس المستفادة أثناء تنفيذ السياسة.

التغذية المدرسية⁽⁴³⁾

87- تشكّل الوجبات المدرسية منذ إنشاء البرنامج جزءاً من رسالته،⁽⁴⁴⁾ ويؤكّد الإطار الاستراتيجي للفترة 2017-2021 من جديد أن البرنامج "سيواصل دعم شبكات الأمان ذات الصلة بالقضاء على الجوع، مثل برامج الوجبات المدرسية"، و "شبكات الأمان المُنتجة". وتنتمي برامج الوجبات المدرسية المعتمدة على المنتجات المحلية إلى هذه الفئة.

88- وألغيت سياسة البرنامج بشأن التغذية المدرسية لعام 2009⁽⁴⁵⁾ وحلّت محلها "سياسة التغذية المدرسية المنقّحة" لعام 2013 التي تنصّ على أن الرؤية الشاملة للبرنامج تتمثّل في مواصلة الدعوة إلى الاعتماد العالمي لبرامج الوجبات المدرسية كشبكة

(41) الوثيقة WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1.

(42) الوثيقة WFP/EB.2/2014/4-D.

(43) الوثيقة WFP/EB.2/2013/4-C.

(44) الوثيقة A/RES/1714 (الدورة 16، المرفق الأول، الفقرة 10).

(45) الوثيقة WFP/EB.2/2009/4-A.

أمان تساعد على زيادة فرص حصول الأطفال على التعليم والتعلم وتعزز حالتهم الصحية والتغذوية. وللسياسة خمسة أهداف هي التالية: (1) دعم الأسر المعانية من انعدام الأمن الغذائي عن طريق عمليات تحويل الدخل المباشرة أو غير المباشرة؛ (2) دعم تعليم الأطفال عن طريق تحسين القدرة على التعلم والوصول إلى النظام التعليمي؛ (3) تحسين تغذية الأطفال عن طريق الحد من حالات نقص المغذيات الدقيقة؛ (4) تعزيز القدرة الوطنية على إدارة برامج وجبات مدرسية مستدامة ومتسمة بالكفاءة من خلال دعم السياسات والمساعدة التقنية؛ (5) دعم الحكومات في الربط بين الوجبات المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي كلما كان ذلك مجدياً.

89- وتولي سياسة عام 2013 عناية خاصة لربط الوجبات المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي، وتكميل الأغذية بالمغذيات الدقيقة، وتحسين تنوع النظام الغذائي، وفرص استخدام التحويلات القائمة على النقد. ويشكل الانتقال إلى برامج الوجبات المدرسية الوطنية محور التركيز الرئيسي للسياسة المنقحة. وتنفذ برامج الوجبات المدرسية عبر استراتيجيات واضحة لتسليم المسؤولية في البلدان التي تحتاج إلى دعم البرنامج.

90- كما تُلزم سياسة عام 2013 البرنامج باستخدام نهج نظم التغذية المدرسية لتحسين نتائج التعليم من أجل تقييم التقدم المتحقق في الانتقال إلى الملكية الوطنية وتحسين تقييم السياقات القطرية لكل عمليات الوجبات المدرسية. وبدأ في عام 2015 تعميم ذلك النهج في جميع برامج الوجبات المدرسية، وبحلول عام 2016، استخدم 36 بلداً تلك المنهجية لتقييم برامج الوجبات المدرسية الوطنية وتعزيزها. ويجري حالياً تحسين المساعدة التقنية في مجال الوجبات المدرسية لتعزيز الابتكار وتنمية الخبرة المحددة بشأن وضع السياسات، وسلسلة القيمة، والرصد والتقييم، وتحليل التكاليف، والتغذية، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في إطار حلقات حوار وطنية حول الوجبات المدرسية بالاستناد إلى التقييم.

91- وسيجري تعزيز التآزر والصلات بين برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية في الخطط الاستراتيجية القطرية، لا سيما من خلال اعتماد الحكومات "حدوداً دنياً" للحماية الاجتماعية من أجل ضمان الحماية الاجتماعية الأساسية على المستوى القطري. وتم وضع إطار للمساعدة التقنية لدعم الانتقال إلى برامج الوجبات المدرسية الوطنية المتكاملة تماماً مع نظام الحماية الاجتماعية والمراعية للتغذية والمتسمة بكفاءة التكلفة.

92- وسوف تُعبر سياسة التغذية المدرسية المحدثّة عن هذه التطورات في النهج الذي ينتهجه البرنامج والشركاء في برامج الوجبات المدرسية. من ذلك على سبيل المثال، أن نهج نظم التغذية المدرسية لتحسين نتائج التعليم ما زال يؤدي دوراً أساسياً في تقييم برامج الوجبات المدرسية الوطنية، واتخذ البرنامج وشركاؤه خطوات أخرى نحو دمج برامج الوجبات المدرسية في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وتعزيز توثيق النهج المتبع في برامج الوجبات المدرسية المعتمدة على المنتجات المحلية.

استراتيجية الشراكة المؤسسية (2014-2017)⁽⁴⁶⁾

93- تتفق استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج مع الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، وتشكل إطاراً رفيع المستوى لتحديد وتوجيه تطوير شراكات فعالة. ويزيد تحسين الشراكة فعالية تكاليف آليات البرنامج واستدامتها، ويُعزز الأثر النافع على الأشخاص الذين تخدمهم تلك العمليات. وتدعم استراتيجية الشراكة المؤسسية سائر السياسات الخاصة بالشراكة ولا تحل محلها.

94- ويحدّد البرنامج الشراكات بأنها علاقات تعاون بين جهات فاعلة تحقق حصائل أفضل لفائدة الأشخاص المستفيدين منها عن طريق ما يلي: (1) جمع الموارد التكميلية واستغلالها؛ (2) تقاسم المخاطر والمسؤوليات والمساءلة؛ (3) العمل معاً بطريقة شفافة ومتكافئة وتحقيق فائدة متبادلة. ويمكن للبرنامج من خلال الشراكات أن يحقق الأهداف بمزيد من الكفاءة أو الفعالية أو الابتكار عندما تكون القيمة المحققة أكبر من تكاليف المعاملات المتكبدة.

95- وتتمثل الرسالة الجامعة لاستراتيجية الشراكة المؤسسية في أن البرنامج يتخذ "نهجاً للدخول في شراكات" تجاه جميع علاقاته ويسترشد بمبادئ استراتيجية وتحوطية وتقريرية. وسيكفل البرنامج أن الشراكات التي يخوضها ما يلي:

← المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية؛

← فعالية التكاليف؛

← تجسيد الأولويات الدولية في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛

- ← تأكيد مكانة البرنامج بوصفه مشغلا أخلاقيا وتحسينها؛
 - ← تأكيد مكانة البرنامج كمشغل أخلاقي وتعزيز تلك المكانة؛
 - ← تمويل الموارد على الوجه الصحيح عن طريق جميع الجهات.
- 96- وتساند الاستراتيجية تطور البرنامج من ثقافة "نحن نحقق النتائج" إلى ثقافة "نحن نحقق نتائج أفضل معاً". وتحدد الاستراتيجية خمسة أهداف للشراكة:
- ← فهم مشترك على نطاق البرنامج لفوائد العمل في شراكة؛
 - ← تركيز استراتيجي على الشراكات على المستوى العالمي وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري؛
 - ← نهج متسق لاختيار الشراكات وتعهداتها ورصدها وتقييمها وتقديم التقارير عنها؛
 - ← طائفة من الأدوات المتعلقة بأفضل الممارسات والتوجيه والتدريب لدعم المكاتب القطرية؛
 - ← تعاون فعال من حيث التكلفة من أجل الحد من التداخل والازدواج.
- 97- وفي إطار استراتيجية الشراكة المؤسسية، تشمل إجراءات دعم تحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع الخطة الاستراتيجية (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية ما يلي:
- ← الاستراتيجية - تحديد الشركاء الفعليين والمحتملين والمرغوب فيهم وتعريفهم؛
 - ← الدعوة - النهوض بالبرنامج وتحديد وضعه ومناصرته كشريك فعال؛
 - ← المشاركة - تحديد أهداف البرنامج في استراتيجيات المشاركة الرسمية؛
 - ← الاتفاق - تقرير ما يمكن التفاوض بشأنه والاتفاق عليه مع الشركاء وشكل الاتفاق الأنسب لكل شكل من أشكال العلاقة؛
 - ← إدارة العلاقة - تقرير أفضل طريقة لإدارة العلاقات في إطار شراكات كبيرة تؤثر في كثير من الوحدات على نطاق البرنامج؛
 - ← إدارة الشراكة: تخطيط الإدارة اليومية لشراكات معينة ودعم المكاتب والموظفين في تنفيذ هذه الخطط.
- 98- ووفقاً للخطوط التوجيهية للرصد والتقييم، سيكفل البرنامج أن إطار النتائج المؤسسية يشمل نتائج للشراكة مصحوبة بمؤشرات لقياس مختلف جوانب تكوين الشراكات على مستوى الخطط الاستراتيجية القطرية وعلى نطاق البرنامج.
- استراتيجية شؤون العاملين⁽⁴⁷⁾**
- 99- وافق المجلس في عام 2014 على استراتيجية شؤون العاملين في البرنامج. وتتضمن الاستراتيجية الخطوط العريضة للطريقة التي يعتزم البرنامج اتباعها لتعزيز قوته العاملة، والاحتفاظ بها واستقدامها بما يحقق منظمة تتمحور حول العاملين، وتركز على تطوير موظفيها بحيث يمكنهم خدمهم المستفيدين منها على أفضل وجه.
- 100- ففقد البرنامج على تحقيق النتائج تعتمد على مهارات موظفيه والتزامه برسائله المتمثلة في المساهمة في بناء عالم خالٍ من الجوع. وقد تحققت بالفعل آثار إيجابية عن طريق تنفيذ عدة مبادرات.
- 101- وبغية تلبية الأولويات المستقبلية للمساعدة الغذائية، يتعين على البرنامج أن يحتفظ بموظفيه ذوي الأداء الرفيع وينمي مهاراتهم ويكافئهم مع السعي في الوقت نفسه إلى اجتذاب مواهب جديدة ومتنوعة. ويتعين على البرنامج أن يشدد على مساءلة المديرين وتعزيز الأداء وتحقيق المستوى الأمثل للعمليات التي تدعم الكفاءة التشغيلية. وسوف تحقق استراتيجية شؤون العاملين في البرنامج أثرها من خلال أربعة عوامل ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذها بنجاح. وقد استرشدت هذه العوامل الحاسمة الأربعة لاستراتيجية شؤون الموظفين بالقضايا الرئيسية القديمة العهد التي أبلغ عنها في عمليات تقييم عدة منظمات والتي تمس جميع

موظفي البرنامج وشركاءه الخارجيين، كما تتصدى العوامل الحاسمة أيضاً لهذه القضايا. ولكل من العوامل الحاسمة أهدافه المحددة:

- ◀ تعزيز التركيز على الأداء. غرس قيم البرنامج وسلوكياته وتجديد إدارة الأداء من أجل التنويه بالأداء الجيد ومكافأته، وتحديد معايير النجاح وفرص المساءلة الفردية.
- ◀ بناء المواهب في البرنامج. استحداث أطر للتطور الوظيفي وتوفير فرص للتعلّم والنمو من أجل جعل البرنامج مكان عمل جذاب.
- ◀ تحويل التركيز. جعل المستوى القطري مجال التركيز الأساسي للبرنامج، ووضع مشاريع طويلة الأجل لضمان مشاركة الموظفين الوطنيين – الذين يشكلون 80 في المائة من في البرنامج – وإتاحة الفرصة لهم لبناء قدراتهم استجابة للاحتياجات التنظيمية التشغيلية والاستراتيجية.
- ◀ تهيئة قادة ذوي تأثير قوي. حشد كبار القادة وتعزيز القدرات الريادية والإدارية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وإخضاع كبار القادة للمساءلة.

- 102- وسوف يؤدي التنفيذ الناجح لهذه العوامل الحاسمة الأربعة إلى تحسّن كبير في إدارة البرنامج لأهم أصوله – قوته العاملة. ويواصل البرنامج أثناء تنفيذ استراتيجية شؤون العاملين تركيزه على الكفاءة والفعالية. ويقاس التنفيذ من خلال إطار المساءلة المؤسسية في البرنامج، وهو إطار النتائج المؤسسية، بما يكفل أن الآثار تحقق قيمة لأصحاب المصلحة، بما يشمل قيادات البرنامج وموظفيه وشركاءه.
- 103- وقُدّمت إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2016 معلومات محدّثة⁽⁴⁸⁾ بشأن تنفيذ استراتيجية شؤون العاملين. وتُعزز الانجازات التي تحققت حتى الآن دعم المجلس للاستراتيجية، وتشجّع البرنامج على الاستفادة من الزخم المتولد، وتنفيذ الاستراتيجية على كافة المستويات، وضمان الإدارة الفعالة لقوته العاملة. ويواصل البرنامج تطبيق العوامل الأربعة الحاسمة للاستراتيجية، واضعاً في الاعتبار الدروس المستفادة وهو ماضٍ في مسيرته نحو تحقيق مزيد من الإنجاز من أجل عدد أكبر من الأشخاص بمراد أقل.

المساواة بين الجنسين⁽⁴⁹⁾

- 104- يمثل السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألة محورية بالنسبة للبرنامج للوفاء بولايته المزدوجة المتمثلة في إنهاء الجوع العالمي وإنقاذ الأرواح. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان مسبقان للتنمية المستدامة المنصفة والشاملة التي يمكن للجميع أن يمارسوا من خلالها حقوق الإنسان العالمية على الوجه الأكمل وبحرية.
- 105- وبعد اعتماد سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)، يلتزم البرنامج بالبرمجة التي تحدث تحولاً جنسانياً، مستعيضاً عن نهج "النساء في التنمية" بالنهج القائم على "المساواة بين الجنسين والتنمية" لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لجميع النساء والرجال والفتيات والأولاد.
- 106- وتحدّد سياسة المساواة بين الجنسين اتجاه البرنامج الاستراتيجي من حيث المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتمثل غاية السياسة في تمكين البرنامج من تضمين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أعماله وضمان تلبية مختلف احتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان فيما يتعلّق بالأمن الغذائي والتغذية.
- 107- وسوف يروّج البرنامج لأعمال تُعزّز المساواة بين الجنسين على مستويين:

- (1) سينفذ البرنامج في برامجه استراتيجية ذات مسارين لتعميم منظور المساواة بين الجنسين والإجراءات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشكّل مجموعة من المعايير الدنيا، وخطّة العمل المؤسسية للمساواة بين الجنسين، والمؤشرات الشاملة

(48) الوثيقة WFP/EB.1/2016/4-E.

(49) الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-A.

في إطار النتائج المؤسسية إطار المساواة الذي يقيس البرنامج من خلاله تقدمه وقيّمه في تحقيق الأهداف الأربعة لسياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) والوفاء بالتزاماته التي قطعها على نفسه في إطار الخطة الاستراتيجية (2017-2021).

2) داخلياً، سوف يُنفذ البرنامج تدابير لضمان أن لدى موظفيه وكبار مديريه فهماً واضحاً لمسؤوليتهم والآليات المؤسسية اللازمة لتحقيق التغيير التنظيمي نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البرنامج وسوف تطرأ تغييرات تنظيمية على المجالات الاستراتيجية السبعة التالية:

- ← الموارد البشرية؛
- ← تنمية القدرات؛
- ← الاتصالات والمعارف والمعلومات؛
- ← الشراكات؛
- ← الموارد المالية؛
- ← التقييم؛
- ← الرقابة.

108- وبسّم البرنامج بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة موضوع مشترك بين عدة قطاعات، ويتوقع أن تكون المسؤوليات والمساءلات موزعة بين كل مكاتبه وشعبه ومجالاته الوظيفية ومستويات المسؤولية فيه، لأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شأن يهم الجميع. وجميع موظفي البرنامج مسؤولون ومسؤولون عن التعميم المنهجي للمساواة بين الجنسين في مجالات عملهم، وعن تيسير برنامج التحول الجنساني في البرنامج.

سياسة إدارة المخاطر المؤسسية⁽⁵⁰⁾

109- وضع البرنامج لأول مرة سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005.⁽⁵¹⁾ وساهمت عدة تطورات منذ ذلك الحين في تعميم إدارة المخاطر ودمجها في استراتيجية البرنامج، وتصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، والعمليات، وزيادة فهم إدارة المخاطر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج.

110- وتحل سياسة البرنامج الجديدة لإدارة المخاطر المؤسسية محل سياسة عام 2005 وتبيّن النظم والعمليات التي تحدّد وتدار من خلالها المخاطر على نطاق البرنامج. ويسعى البرنامج من خلال إطار إدارة المخاطر مستند إلى المعايير الدولية، إلى تعزيز ثقافة إدارة المخاطر والتأكد من أن بيئة عمله تدعم مستويات فعالة من الرقابة الداخلية. ومع أن التحول من النظرية إلى التنفيذ كان محفوفاً بالتحديات في البداية، فقد أحرز تقدم ملحوظ خلال السنوات الخمس الأخيرة، وأصبح من المعترف به الآن على نطاق واسع أن البرنامج يمسك بزمام قيادة إدارة المخاطر في منظومة الأمم المتحدة.

111- وتسعى سياسة إدارة المخاطر المؤسسية إلى إرساء نهج منظم ومستدام مرتبط ارتباطاً واضحاً بتحقيق الأهداف من أجل إدارة المخاطر والفرص على نطاق البرنامج. وإلى جانب "التوجيه المتعلق بسجل المخاطر المؤسسية"⁽⁵²⁾ و"بيان تقبل المخاطر"⁽⁵³⁾ تشكّل السياسة إطار البرنامج لإدارة المخاطر المؤسسية.

112- وفيما يلي الأهداف الرئيسية للسياسة الجديدة:

- ← توفير ضمانات تؤكد لأصحاب المصلحة أن البرنامج سيلبي أهدافه وسيحقق النتائج المتوقعة؛
- ← دعم تخصيص الموارد واستعمالها بفعالية وبكفاءة؛

⁽⁵⁰⁾ الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-B.

⁽⁵¹⁾ الوثيقة WFP/EB.2/2005-E/1.

⁽⁵²⁾ الوثيقة RM2012/004.

⁽⁵³⁾ الوثيقة WFP/EB.1/2016/4-C.

- ◀ إرساء أساس سليم يوفر الثقة في اتخاذ القرارات وفي التخطيط؛
- ◀ دعم الإدارة القائمة على استباق الفعل وليس على أساس رد الفعل عن طريق تشجيع تقبل المخاطر في إطار من حسن التخطيط والتدبير؛
- ◀ إرساء إطار متنسق لإدارة المخاطر يمكن من خلاله تحديد المخاطر وتحليلها ومعالجتها، وإسناد المسؤوليات؛
- ◀ تيسير التحسين المستمر للأداء وتحقيق التغييرات الضرورية في ثقافة المنظمة.

بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية⁽⁵⁴⁾

- 113- تُؤدي الاستجابات الإنسانية للأزمات إلى إنقاذ الأرواح وتساعد على استعادة سُبل كسب العيش، ولكنها لا تعالج دائماً جوانب الضعف الدفينة. ويمكن للمكاسب الإنمائية أن تتلاشى سريعاً نتيجة لكارثة طبيعية أو نزاع، أو تقوُّض بالآثار التراكمية لعوامل إجهاد. ويساعد نهج البرمجة القائم على بناء القدرات على التخفيف من الآثار الضارة للصدمات وعوامل الإجهاد قبل الأزمات وخلالها وبعدها، ويُقلل بالتالي من المعاناة الإنسانية والخسائر الاقتصادية.
- 114- ويتمثل هدف "سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" للبرنامج إلى تمكين أشد الناس ضعفاً من امتصاص الصدمات وعوامل الإجهاد والتكيف والتحول تبعاً لها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على نحو مستدام. ويكمن التحول الأساسي الذي أطلقته هذه السياسة في تصميم البرامج وتنفيذها وإدارتها، وتسعى السياسة إلى ما يلي: (1) يتيح الاتساق لإجراءات البرنامج من أجل الحدّ من عوامل (2) مواءمة البرنامج مع السياسة العالمية بشأن القدرة على الصمود؛ (3) ويضمن أن أنشطة البرنامج تستكمل برامج الجهات الفاعلة الأخرى بشأن بناء القدرة على الصمود.
- 115- ويبدأ نهج بناء القدرة على الصمود بطريقة تصوّر الاستراتيجيات والبرامج، ويستند إلى فهم عميق للمخاطر وطبيعتها المتغيرة، والإجراءات الجماعية اللازمة للحد منها، والفرص المتاحة لزيادة قدرة الأشخاص على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد. ويتعيّن على المكاتب القطرية أن تضمن أن الاستجابات للأزمات تشمل التعافي والاستثمار في التنمية طويلة الأجل، وأن الأنشطة الإنمائية تُجسّد فهم المخاطر وجوانب الضعف وسُبل حماية الفئات الضعيفة من الأزمات.
- 116- ويتعيّن على البرنامج عند تطبيق نهج البرمجة مستند إلى بناء القدرة على الصمود، أن يعمل كجهة فاعلة في المنظومة عن طريق المساعدة الفعلية في تحديد طريقة تفاعل الشركاء والعلاقة التي تربط كل منهم بالآخر. وسوف يقتضي ذلك مشاركة طويلة الأمد مع الشركاء من أجل إقامة شراكات قوية وطرق عملية للمضي قدماً على أساس مطالب محدّدة حسب السياق والميزة المقارنة للبرنامج. ولهذا الغرض، وضعت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها إطاراً مفاهيمياً لتقوية القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية مما مهّد الطريق أمام المزيد من التعاون في مواجهة جوانب الضعف والمخاطر العديدة والمتعددة المستويات والمعقدة. وتستند سياسة القدرة على الصمود إلى إطار الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.
- 117- وتسلّم السياسة بأنه لا يمكن التصدي على نحو مناسب في الأجل القريب لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتعيّن على البرنامج أن يضع خطاً استراتيجياً وتشغيلية طويلة الأجل على المستوى القطري تعالج أيضاً التحديات القصيرة الأجل. ويقتضي نهج البرمجة المنطوي على بناء القدرة على الصمود التزامات متعددة السنوات من المانحين.

سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي⁽⁵⁵⁾

- 118- يتسم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأهميته الحاسمة لتنفيذ خطة عام 2030 من أجل تيسير وتقاسم الخبرة والقدرات والمعارف والتكنولوجيات والموارد بين بلدين ناميين أو أكثر من بلد نامٍ. وأهمية هذا التعاون لخطة عام 2030 يؤكدها ويعترف بها الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وتتوقف مساهمة البرنامج في تحقيق الهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع إلى حد بعيد على قدرته على دعم الحكومات في تصميم وإدارة حلول مملوكة وطنياً لمشكلة الجوع، وعلى دعم الحلول والخبرة الفنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية وتقاسمها مع البلدان النامية الأخرى. وتستفيد هذه السياسة من دعم البرنامج الراهن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتستند إلى المبادئ التوجيهية التالية:

(54) الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-C.

(55) الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-D.

◀ التركيز على السكان الأضعف.

◀ تشجيع الملكية المحلية.

◀ كفاءة الشمول والتوازن.

◀ تيسير التعلم والابتكار.

◀ تعزيز النظم والقدرات القطرية.

◀ التأكيد على التكامل.

◀ إضافة القيمة.

◀ الاستفادة من الهياكل القائمة.

119- ويمكن دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي البرنامج من دعم الجهود المملوكة وطنياً في ثلاثة مجالات رئيسية:

(1) تعزيز القدرات القطرية عن طريق تيسير تقاسم الخبرة الفنية والمهارات بين البلدان كي يتسنى لها تعزيز نظمها وقدراتها الوطنية؛

(2) تعظيم الموارد من خلال ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تحشد المساهمات العينية أو النقدية بوسائل مثل التوأمة، ويتيح ذلك مصادر تمويل هامة يمكن أن تكمل عمل البرنامج؛

(3) تيسير الابتكارات الكثيرة الناشئة عن الممارسات في البلدان النامية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتي تساعد على تحديد الحلول النموذجية المحتملة واختبارها في الظروف المتنوعة على أرض الواقع.

120- وتماشياً مع هذه المبادئ، سوف يقوم البرنامج بما يلي:

◀ تيسير تبادل الخبرات والمعارف والمهارات والمعلومات والممارسات المتعلقة بالقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، على المستويين القطري والإقليمي؛

◀ تشجيع الابتكارات ونشر الدروس المستفادة بشأن تعزيز ممارسات الأمن الغذائي المبتكرة؛

◀ تعزيز التزامه وشراكاته مع البلدان النامية التي لديها خبرات يمكن تبادلها؛

◀ عقد شراكات مع منظمات إقليمية ودون إقليمية من أجل تعزيز التعاون بشأن القضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية بين البلدان النامية؛

◀ تعزيز الصلات بمؤسسات البحوث المحلية والمنظمات غير الحكومية من أجل بناء قاعدة أدلة لأنشطة القضاء على الجوع؛

◀ تكامل ومواءمة عمله مع مبادرات الأمم المتحدة الخاصة بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

121- وينبغي النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مكتملاً للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، ويسلم البرنامج بأن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب يظل أساسياً لتحقيق عالم خالٍ من الجوع. ولذلك يدعم البرنامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره آلية من مجموعة آليات لتعزيز مشاركتها مع الحكومات المضيفة.

سياسة مكافحة التدليس والفساد(56)

- 122- تحل السياسة الجديدة لمكافحة التدليس والفساد محل سياسة مكافحة التدليس والفساد لعام 2010. (57) والمبدأ الأساسي للسياسة هو عدم التسامح مطلقاً؛ ولم يتسامح البرنامج مع أي ممارسات تدليسية أو فاسدة أو تواطؤية تُرتكب في عملياته، وسوف يتخذ إجراءات صارمة في حال وقوع أي من تلك الممارسات. وتشمل هذه الممارسات التدليس والفساد الذي يرتكبه موظفو البرنامج وغيرهم من العاملين؛ والفساد يرتكبه ضد البرنامج الشركاء المتعاونون أو الموردون أو الأطراف الثالثة الأخرى؛ وأي ممارسة تواطؤية بين هذه الأطراف.
- 123- وتشمل التغييرات التي أدخلتها السياسة الجديدة ما يلي:

- ◀ زيادة سلطة التحقيق فيما ترتكبه الأطراف الثالثة من مخالفات تُلحق ضرراً بالبرنامج؛
- ◀ سلطة إجراء استعراضات استباقية للنزاهة في الأعمال والعمليات المنطوية على مخاطر كبيرة؛
- ◀ حظر الممارسات التي تعوق سير التحقيقات والاستعراضات التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق؛
- ◀ تعزيز التزامات الموردين بمنح مكتب التفتيش والتحقيق إمكانية الاضطلاع على أي سجلات أو وثائق أو أي معلومات ذات صلة؛
- ◀ أول وحدة إلكترونية للتدريب على سياسة البرنامج لمكافحة التدليس والفساد، وهي وحدة تدريبية إلزامية لجميع الموظفين.

التقييم(58)

- 124- عقب استعراض النظراء الذي أجراه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية لوظيفة التقييم في البرنامج،(59) وافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2015 على سياسة منقحة للتقييم (2016-2021) تحل محل جميع سياسات التقييم السابقة. وتؤكد السياسة الجديدة مجدداً التزام البرنامج بمبادئ التقييم الدولية وقواعده ومعاييرهِ وتُحدّد اتجاهها استراتيجياً جديداً وإطاراً معيارياً لوظيفة التقييم في البرنامج، وتجمع هذه الوظيفة بين التقييم المركزي والتقييم اللامركزي الذي يتم إجراؤه حسب الطلب لضمان ملاءمة البرنامج للمستقبل في إطار خطة عام 2030.
- 125- وتهدف السياسة إلى تحقيق ما يلي:

- ◀ وضع التقييم في صميم ثقافة المساءلة والتعلم في البرنامج، بما يضمن تخطيط التقييم ودمج استنتاجات التقييم والدروس المستفادة منه بصورة شاملة في جميع سياسات البرنامج واستراتيجياته وبرامجه؛
- ◀ تعريف موظفي البرنامج وأصحاب المصلحة بالغرض من وظيفة التقييم وإطارها المفاهيمي والمعياري، والأدوار والمسؤوليات والمعايير المتعلقة بالتقييم على نطاق البرنامج، بما يشمل نطاق التغطية، والاستخدام، والمتطلبات من الموارد البشرية والمالية؛
- ◀ ضمان تطبيق القواعد التي تحكم النطاق الذي يغطيه التقييم على سياسات البرنامج واستراتيجياته وبرامجه من جانب مكتب التقييم في حالة التقييمات المركزية، ومن جانب شعب المقر الأخرى والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في حالة التقييمات اللامركزية؛
- ◀ تعزيز قدرات التقييم على نطاق البرنامج من خلال ترتيبات إدارية تفي بالقواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛

(56) الوثيقة WFP/EB.A/2015/5-E/1.

(57) الوثيقة WFP/EB.2/2010/4-C/1.

(58) الوثيقة WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1.

(59) الوثيقة WFP/EB.A/2014/7-D.

استحداث ممارسات أفضلى ووضع نماذج لها بالشراكة مع سائر الجهات الفاعلة المعنية بالتقييم في مجال العمل الإنساني والإنمائي الدولي ذي الصلة بالبرنامج.

البيئة⁽⁶⁰⁾

126- يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع بيئات طبيعية صحية واستخداماً مستداماً للموارد الطبيعية. وتكبد كثير من السكان المفقرين إلى الأمن الغذائي عواقب تدهور الأراضي والغابات، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه والهواء، وعدم التصرف في النفايات. وتؤثر هذه العوامل البيئية على صحة الإنسان وتحد من توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه واستقراره.

127- ويبنى البرنامج رؤية خطة عام 2030 لعالم متحرر من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة اجتماعياً ومسؤولة بيئياً، ويُقر بالحاجة إلى أن تراعى في عمله جميع الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وتأتي السياسة البيئية تحدياً لوثيقة عام 1998 التي صدرت بعنوان "برنامج الأغذية العالمي والبيئة"⁽⁶¹⁾ وتركز على آليات لتحديد المخاطر البيئية وتجنبها ومعالجتها وإدارتها في تدخلات البرنامج، وتعترف في الوقت نفسه بأن أنشطة المساعدة الغذائية المقدمة من البرنامج يمكن أن تولد منافع بيئية. وسوف يواصل البرنامج العمل لتحقيق ما يعود بالنفع على البيئة في نفس الوقت الذي يسعى فيه إلى تجنب الإضرار بها.

128- واسترشاداً بمجموعة من المبادئ الجامعة، تدعم السياسة البرنامج في الآتي:

حماية البيئة؛

زيادة كفاءة موارد البرنامج والتقليل إلى أدنى حد من بصمته الكربونية؛

مواءمة إجراءاته مع الممارسات الدولية السليمة والمعايير العالمية من أجل الاستدامة البيئية؛

تعزيز قدرة الشركاء على تخطيط أنشطة سليمة بيئياً وتنفيذها من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛

تحسين كفاءة الحصائل وجودتها بمرور الوقت.

129- وتلزم السياسة البرنامج بتطوير أدوات التنفيذ المحددة في وثائق توجيهية منفصلة. ويتمثل ذلك في معايير بيئية تُحدّد تدايير أساسية للحماية وتوقعات دنيا؛ وفرز وتصنيف لتحديد المخاطر البيئية وإدارتها؛ ونظام للإدارة البيئية بما يتفق مع المعيار 1401 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

130- ويؤثر نهج البرنامج في المساواة البيئية على أنشطة البرامج وعلى العمليات الداخلية. ويشمل هذا النهج الأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ والأنشطة الإنمائية على الأجل الأطول. وسوف تصبّ المرونة في التعامل مع مختلف مستويات الطلبات التشغيلية في إجراءات التنفيذ.

تغيّر المناخ⁽⁶²⁾

131- لم تكن ولاية البرنامج وخدماته في أي وقت من الأوقات أكثر أهمية مما هي عليه اليوم في وجه تغيّر المناخ. ويعترف البرنامج بما يطلب منه من استجابة لعدد متزايد من الكوارث المناخية إلى جانب طلبات الدعم في كوارث معقّدة أخرى.

132- وتُحدّد هذه السياسة الطريقة التي سيساهم بها البرنامج في الجهود الوطنية والعالمية لمنع تغيّر المناخ من أن ينال من جهود القضاء على الجوع. وتزوّد السياسة موظفي البرنامج بمبادئ توجيهية بشأن كيفية دمج إجراءات التصدي لتغيّر المناخ في أعمالهم.

133- والهدف من السياسة هو دعم الحكومات والمجتمعات المحلية في بناء صمودها وقدراتها على مواجهة آثار تغيّر المناخ على الجوع، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021). وتحقيقاً لهذه الغاية، ينصب تركيز البرنامج على ثلاثة

(60) الوثيقة WFP/EB.1/2017/4-B.

(61) الوثيقة WFP/EB.3/98/3.

(62) الوثيقة WFP/EB.1/2017/4-A.

أهداف رئيسية والعمل مع الشركاء للاستفادة من خبرته وقدرته في نفس الوقت الذي يجعل فيه هذه الأهداف جزءاً لا يتجزأ من خطته الاستراتيجية القطرية وسائر برامجها:

- ◀ دعم جهود الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، والمجتمعات المحلية، والحكومات، في زيادة القدرة على إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ التي تحدق بالأمن الغذائي والحد من تلك المخاطر.
- ◀ التحسين المستمر لقدرة المؤسسات والنظم العالمية والوطنية والمحلية وفعاليتها وأداءها في توفُّع الكوارث المناخية والاستعداد لها والاستجابة لها ودعم المرونة في النهوض منها.
- ◀ دعم السياسات وجهود الدعوة والتحليل والتعلم على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لمعالجة آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي والكوارث الإنسانية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب صوب بلوغ ذلك الهدف.

134- وتهدف السياسة إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث من خلال دمج نُهج تغيُّر المناخ. وبالإضافة إلى التركيز على التكيف مع تغيُّر المناخ والخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة، يُقر البرنامج أيضاً بأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ يمكن أن يعود بمنافع مشتركة، ويهدف البرنامج إلى تحقيق الحياد المناخي في عملياته على النحو الذي تُعبّر عنه سياسته البيئية. وسوف تدعم إجراءات البرنامج تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وخطة عام 2030. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع، والهدف 17 المتعلق بتكوين الشراكات، والهدف 13 بشأن العمل المناخي.

135- ومن الأساسي تكوين شراكات واتخاذ إجراءات على المستوى القطري كي يحقق البرنامج أهدافه في إطار هذه السياسة من خلال العمل مع الحكومات لوضع خطط استراتيجية قطرية ولدمج أدوات البرنامج وأنشطته في الأولويات والخطط الوطنية. وتُحدّد السياسة 11 مبداءً سياساتياً وبرنامجياً وأربعة مجالات للأنشطة البرنامجية الرئيسية التي تشملها ولاية البرنامج والتي أثبتت فيها قوته في العمل المناخي: (1) الاستعداد للطوارئ والاستجابة له؛ (2) تحليل الأمن الغذائي، والإنذار المبكر والخدمات المناخية؛ (3) قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والحد من المخاطر، والحماية الاجتماعية، والتكيف؛ (4) دعم السياسات.

136- ومن المتوقع أن يزيد تغيُّر المناخ الحاجة إلى الاستجابة خلال العقود المقبلة، وسوف يكون لذلك تداعياته المالية وآثاره على موارد البرنامج. وستُحدّد خطة عمل لمواجهة تغيُّر المناخ سبل تنفيذ هذه السياسة باستخدام موارد خارجة عن الميزانية لتتمة قدرات الموظفين؛ ودمج التمويل الخاص بأنشطة مكافحة تغيُّر المناخ في الإطار المالي للبرنامج، ووضع إرشادات أكثر تحديداً للموظفين والشركاء. وسوف يواصل البرنامج أيضاً دوره الرائد في توسيع نطاق الأدوات والنهج الابتكارية، وتطوير تمويل يمكن التنبؤ به بصورة أفضل من أجل الاستجابة العاجلة للكوارث المناخية، والعمل مع الحكومات لاجتذاب التمويل المناخي للأنشطة المتوائمة مع الخطط والأولويات الوطنية ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.